المجلـــة الدوليـــة
للرقابة المالية الحكومية

المجلـــة الدوليـــة
للرقابة المالية الحكومية
خريف ٢٠١٨
المجلد رقم ٤٥ . رقم ٤

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) مرة كل ثلاثة شهور باللغة العربية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية. هذه المجلة، وهي هيئة رسمية تابعة لمنظمة الإنتوساي، مكرسة لتحسين إجراءات وتقنيات الرقابة الحكومية. ان الآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات و لا تعني بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياستها.

للاشتراك بالمقالات و التقارير الخاصة والمواد الإخبارية يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي

U.S. Government Accountability Office 441 G Street, NW, Room 7814 Washington, D.C. 20548 .U.S.A

هاتف : 202-512-4707
فاكس : 202-512-4021
البريد الإلكتروني : intosaijounal@gao.gov .

نظرا للدور الذي تقوم به المجلة كأداة تعليمية فان المقالات التي يرجح قبولها هي تلك التي تتناول الجوانب العملية من الرقابة المالية على القطاع العام. التي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات العلاقة بمنهجيات التدقيق الحديثة، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على التدقيق. نعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية النواحي النظرية للتدقيق. إرشادات تقديم المقالات موجودة على الموقع التالي:

http://www.intosaijournal. org/aboutus/aboutus.html

توزع المجلة على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الإنتوساي و غيرهم من الجهات المعنية بالرقابة الكترونياً و مجاناً. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة على موقع المجلة

www.intosaijournal.org

أو على موقع المنظمة

www.intosai.org

أو من خلال التواصل مع المجلة عبر الإيميل التالي:

intosaijournal@gao.gov

هيئة التحرير
مارجيت كراكر، رئيس، مكتب التدقيق، النمسا
مايكل فيرغسون، المراقب العام، كندا
نجيب قطاري، نائب رئيس، دائرة المحاسبات، تونس
جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية مانويل غاليندو باليستيروس، المراقب المالي العام، فنزويلا

الرئيس
جيمس-كرستان بلوكوود (الولايات المتحدة الامريكية)

نائب الرئيس
مايكل هيكس (الولايات المتحدة الامريكية)

رئيس التحرير
هيذر سانتوس (الولايات المتحدة الامريكية)

مساعد رئيس التحرير
كريستي كونسيرف (الولايات المتحدة الامريكية)

مساهمات خاصة
ديفيد كرزنجر (الولايات المتحدة الامريكية)
ويلف هندريس (الولايات المتحدة الامريكية)
تشاك يونغ (الولايات المتحدة الامريكية)

الادارة
بيتر نوبيس (الولايات المتحدة الامريكية)
أماندا فاليريو (الولايات المتحدة الامريكية)

مساعدي التحرير
سكرتارية منظمة الافروساي
سكرتارية منظمة الارابوساي
سكرتارية منظمة الاسوساي
سكرتارية منظمة الكاروساي
سكرتارية منظمة اليوروساي
سكرتارية منظمة الاولاسيف
سكرتارية منظمة الباساي
الأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي
مكتب المدقق العام، كندا
مكتب المدقق العام، تونس
مكتب المدقق العام، فنزويلا
مكتب المساءلة الحكومية، الولايات المتحدة الامريكية

هذا العدد

٤ **الافتتاحية**

٦ **موجز الاخبار**

٢٦ **مقالات خاصة**

التقييم البيئي الإستراتيجي لمعالجة الاستدامة

تحسين عمليات تدقيق الأداء البيئي، و تنمية الاستدامة

هل نحن مستعدون ؟ تجربة الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا في تدقيق الجاهزية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٣٣ **من داخل الإنتوساي**

٤٧ **القاء الضوء على برنامج بناء القدرات**

علينا ان نكون قدوة

المراجع العام في جامايكا يعكس تجربة الجهاز الاعلى للرقابة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بقلم باميلا مونرو-إليس، المراجع العام لجامايكا، والأمين العام لمنظمة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة (الكاروساي)

من وجهة نظري، فإن تطوير أهداف التنمية المستدامة هو تعبير عن نزعة الروح الإنسانية في السعي نحو تحسين الجنس البشري. وأنا من المؤيدين الأوائل لأهداف التنمية المستدامة - التي تشمل الطموحات المستهدفة والمنهجيات والإطارات الشاملة والمحيطة بتطوير وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن المؤكد، بصفتي المراجع العام لجامايكا، كان لدي فهم واضح لمساهمتنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

في الواقع، في عام ٢٠١٠، وضعت جامايكا خطه التنمية الوطنية و بدأت بتنفيذها، «رؤية ٢٠٣٠». هذه الخطة، جنباً إلى جنب مع إطار عمل متوسط الأجل وسياسات القطاعات، متوافقة بنسبة ٩١٪ مع أهداف التنمية المستدامة. حيث قدم معهد التخطيط في جامايكا خطة التنمية الوطنية إلى الجهاز الاعلى للرقابة في جامايكا في مرحلة مبكرة من هذه العملية. ونتيجة لذلك، تأثر برنامج التدقيق - وخاصة فيما يتعلق بتدقيق الأداء - بالأهداف المحددة في خطة التنمية الوطنية في جامايكا.

بطبيعة الحال، اتخذنا أنا وأعضاء الفريق من الجهاز الأعلى للرقابة في جامايكا القرار في عام ٢٠١٥ للنظر في أهداف التنمية المستدامة عند تحديد مواضيع التدقيق والمرشحين. لم يكن الأمر مفاجئاً، وكان من دواعي سرورنا أن الإنتوساي والأمم المتحدة، قد حددت الأجهزة العليا للرقابة باعتبارها شريكة رئيسة في مراقبة أهداف التنمية المستدامة عالمياً.

أشعر أن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة في الدولة يعتمد على سلامه الترتيبات الإدارية و نظام الإدارة المالية العامة. وأود أن أشير إلى هذه النقطة للتأكيد على الطريقة التي اتبعها الجهاز الاعلى للرقابة في جامايكا للمساهمة في تحقيق خطة التنمية الوطنية في جامايكا وأهداف التنمية المستدامة في جميع أنواع التدقيق (المالي، والامتثال، الى آخره..). وأعتقد ان عمليات التدقيق هذه أساسية بشكل خاص للدول النامية التي تواجه تحديات هائلة في مجال الموارد البشرية والمالية.

يجب علينا دائما ان نضع في اعتبارنا ان مسؤوليتنا ليست فقط مراقبة التنفيذ ولكن ضمان ان نعمل كأجهزة رقابية على تحقيق الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة.

كان إهتمامي الأول هو أن دور الجهاز الاعلى بالرقابة لا يقتصر فقط على إجراء عمليات التدقيق لتحديد مستوى التأهب ووتيرة التنفيذ (أو عدمه)، ولكن أيضا ضمان تعزيز الجهاز الاعلى للرقابة في جامايكا مؤسسياً لتقديم خدمة جيدة للحكومة ودعم ولايتها. واعتبرت ترتيبات الحكم الرشيد في الجهاز الأعلى للرقابة شرطاً أساسياً لدعم التغيير. وفي هذا السياق، تم تشكيل اللجنة التنفيذية التي ترأستها لتحديد ورصد التوجه الاستراتيجي للأجهزة العليا للرقابة. حيث بذلت اللجنة التنفيذية جهود كبيرة لتجسيد مبادئ جامايكا «رؤية ٢٠٣٠» وتطوير خطة العمل الاستراتيجية التي وضعها الجهاز الاعلى للرقابة لضمان أنها تعكس بشكل مناسب رؤية الجهاز في جامايكا - دولة أفضل من خلال عمليات التدقيق الفعالة.

وقد استخدمنا المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (المعيار ١٢)، «قيمة و فوائد الاجهزة العليا للرقابة»، كدليل لوضع خمسة أهداف استراتيجية لخطة العمل الاستراتيجية. وقد خضعت خطة العمل الاستراتيجية الخاصة بالجهاز الاعلى للرقابة في جامايكا، وهي وثيقة حية، للعديد من العمليات، وكانت تجربة جيدة، لأنها ساعدتنا (١) على اكتساب فهم أفضل للبيئة المتطورة التي نعمل فيها (٢) تركيز تفكيرنا على التأثير الذي نريد إحداثه والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك التأثير.

علاوة على ذلك، وبينما حددنا الأهداف والمخاطر المرتبطة بها، اتخذنا إجراءات فورية لمعالجة الثغرات. وقد قمنا بتسليط الضوء على أنفسنا، مدركين أنه لنكون حصن للشفافية والمساءلة، يجب أن تلبي عملياتنا الداخلية أعلى المعايير - يجب أن نكون قدوة.

في هذا الصدد، أنشانا لجان لوضع السياسات اللازمة و القائمة على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك لجنة السياسات التي تتحمل مسؤولية مراجعة جميع مسودات السياسات لضمان الوفاء بالمقاييس. وينعكس ذلك في خطة العمل الاستراتيجية (٢٠١٨-٢٠٢١)، ومن بين الأهداف الخمسة المحددة، هناك ثلاثة منها داخلية: الرقابة الداخلية والإجراءات؛ الأخلاقيات والقيم الأساسية؛ وإدارة الموارد.

اعتقد ان عمليات الجهاز الاعلى للرقابة في جامايكا تحسنت من خلال تطوير خطه العمل - بدأت الإجراءات التصحيحية في الوقت التي كانت الخطة قيد التنفيذ حيث أجرى الجهاز الأعلى للرقابة في جامايكا مراجعة إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة أثناء تنفيذ خطتنا الاستراتيجية.

استخدمت نتائج اطار عمل قياس أداء الجهاز الاعلى للرقابة، والتي تم نشرها، لصقل خطتنا (٢٠١٨-٢٠٢١)، ولأول مرة، أعد الجهاز الاعلى للرقابة في جامايكا خطة تدقيق استراتيجية متجددة لمدة ثلاث سنوات، والتي استفادت أيضاً من مشاركة أصحاب المصلحة.

حددت خطة التدقيق الاستراتيجية (٢٠١٨-٢٠٢١) تدقيق الأداء الشامل كسمة رئيسة في رصد خطة التنمية الوطنية لجامايكا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونعلن عن عزمنا على تقييم فعالية الحكومة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال عمليات التدقيق التي نجريها والتي تشمل قضايا ذات طابع اجتماعي واقتصادي وبيئي.

نشر الجهاز الاعلى للرقابة في جامايكا «نهج المواضيع لتطوير خطة التدقيق (٢٠١٧- ٢٠١٩)» في كانون الثاني عام ٢٠١٧. ويشير كل من نهج المواضيع لتطوير خطة التدقيق وخطه التدقيق الاستراتيجية صراحةً الى خطة التنمية الوطنية لجامايكا والأهداف المستدامة للتنمية كعوامل اساسية لأنشاء المجالات المحورية.

كما نشر الجهاز الاعلى للرقابة في جامايكا أول عملية تدقيق شاملة له في عام ٢٠١٧، وهي « تقدم حكومة جامايكا نحو الرؤية ٢٠٣٠ خطة التنمية الوطنية و هدف التنمية المستدامة السابع - تنويع إمدادات الطاقة والطاقة النظيفة وبتكلفة ميسورة».

وأبرز التدقيق الحاجة إلى (١) تجانس السياسات الأفقية و العامودية (٢) تحسين الترابط بين أصحاب المصلحة (٣) التواصل بين مسارات المساءلة لتهيئة الظروف المواتية للاستفادة من أوجه التوافق بين أهداف التنمية المستدامة.

تعززت هذه النتائج عبر التدقيق اللاحق حول « جاهزية جامايكا لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة» و «اطار عمل جامايكا لمكافحة الفساد» المقرر إنجازه في عام ٢٠١٨. سيقوم هذا التدقيق بما يلي:

- تحفيز الذات من اجل استعدادنا ومساهمتنا في تحسين الإدارة المالية العامة ومساءلة الهيئات العامة .
- تشجيع تدقيق السياسة الداخلية لضمان تتطابق السياسات .
- اجراء تدقيق حول ممارساتنا الداخلية لضمان التوافق مع الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة، «تعزيز السلام والعدالة»، الأمر الذي يتطلب اتباع منهج متكامل أساسي لتحقيق التقدم عبر الأهداف المتعددة.

من خلال عملياتنا لتدقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكننا تحديد وزيادة الوعي بالمخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة - وهي مخاطر قد لا تكون السلطات على دراية بها (قيود الموارد / قيود القدرات / قيود التمويل) - وبالتالي، نقوم بدورنا في تطوير أهداف التنمية المستدامة، التي تسعى إلى عدم ترك أحد وراءها.

يواجه أعضاء منظمة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة (كاروساي) قضايا اجتماعية واقتصادية مماثلة. ومما لا شك فيه انه ستكون هنالك تحديات مشتركة بين بلدان منطقة البحر الكاريبي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح. حيث أن ذلك يتيح الفرصة لأعضاء الكاروساي للتعاون والاستفادة من تجربة الأجهزة الأخرى للرقابة.

من السهل تحديد قيمه و فوائد الأجهزة العليا للرقابة من خلال الدور المعترف به لمراقبة التنفيذ الوطني للبرامج التي تحقق أهداف التنمية المستدامة، ويجب على الأجهزة العليا للرقابة اغتنام هذه الفرصة لتعزيز العمليات الداخلية لتقديم خدمة ذات قيمة لمواطنيها.

يجب علينا دائماً ان نضع في اعتبارنا دائماً ان مسؤوليتنا ليست فقط مراقبة التنفيذ، ولكن بنفس القدر من الأهمية، ضمان ان نعمل كأجهزة رقابية على تحقيق الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة.

ومن المؤكد ان الجهاز الاعلى للرقابة في جامايكا يتبنى دوره بحماس لمساعدة جامايكا لجعلها دولة أفضل من خلال عمليات تدقيق أكثر فعالية.

أخبار من الأجهزة العليا للرقابة من جميع أنحاء العالم

اخبار من تركيا

محكمة الحسابات التركية تبدأ تدقيق كفاءة مشروع الحكومة الإلكترونية في القطاع العام

أسندت مؤخرا إلى محكمة الحسابات التركية، التي تقوم بعمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات لأكثر من ١٥عام، مهمة جديدة - ضمان كفاءة تدقيق مشاريع الحكومة الإلكترونية في القطاع العام.

تتناول هذه المهمة الجديدة العديد من القضايا المبينة في استراتيجية الحكومة الإلكترونية الوطنية وخطه العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، بما في ذلك توسيع نطاق الحكومة الإلكترونية بإستمرار بما يوازي تقدم التكنولوجيا والمطالب والاتجاهات الاجتماعية، ارتفاع ثابت في التوقعات، استمرار نمو المشروع؛ نسبه النجاح المنخفضة.

أدى ضعف معدل النجاح، الناجم عن عدد من العوامل، إلى وضع استراتيجية وطنيه تتناول الحاجة إلى عمليات تدقيق تتسم بالكفاءة و الشمولية.

تتحمل محكمه الحسابات التركية الآن مسؤولية «ضمان تدقيق كفء و شامل لمشاريع الحكومة الإلكترونية في القطاع العام». و يتضمن هذا الاجراء أربع خطوات أساسية:

- إنشاء نموذج تدقيق لمشاريع الحكومة الإلكترونية .
- إعداد مبادئ توجيهية للتدقيق تتوافق مع نموذج التدقيق.
- اختبار ووضع الصيغة النهائية للنموذج والمبادئ التوجيهية.
- تعميم عمليات التدقيق في جميع الهيئات والمؤسسات العامة.

من خلال المؤلفات والبحوث و دراسة أفضل الممارسات، أنشأت محكمة الحسابات التركية نموذج و مبادئ توجيهية وتجري حالياً عمليات تدقيق تجريبية.

يشمل النموذج على معيارين أساسيين لتحديد نجاح المشروع: (١) هل أكتمل المشروع ضمن النطاق والميزانية والوقت و الأهداف المحددة (٢) هل يضمن المشروع الجودة المناسبة وأمن المعلومات والامتثال للسياسات الوطنية والاستراتيجيات التنظيمية والتشريعات ذات الصلة.

اعتماد نهج تدقيق قائم على المخاطر، ومجموعة الضوابط النموذجية ليتم فحصها وتقييمها في خمسة مجالات رئيسة هي:

- حوكمة تكنولوجيا المعلومات/إدارة
- إدارة المشاريع.
- أمن المعلومات.
- الاستعانة بمصادر خارجية.
- العملية والمضمون.

سيتم تدقيق مشاريع الحكومة الإلكترونية الحساسة من قبل مدققي حسابات تكنولوجيا المعلومات في لمحكمة الحسابات التركية، وستتناول محكمة الحسابات التركية عمليات التدقيق الشاملة عن طريق تنفيذ التدريب وتوفير مجموعة الادوات الإلزامية.

كما سيتم اعتماد المبادئ التوجيهية لوحدات التدقيق الداخلي للقطاع العام، وسيتم تنظيم تدريب المدققين الداخليين لعمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

لمزيد من المعلومات حول نموذج التدقيق في مشروع الحكومة الإلكترونية، يرجى التواصل مع دافوت اوزكول على العنوان التالي:
davutozkul@sayistay.gov.tr أو
احسان كولهاسي على العنوان التالي:
iculhaci@sayistay.gov.tr .

اخبار من بنغلاديش

شودري يتولى منصب المراجع العام الثاني عشر في بنغلاديش

أدى السيد محمد مسلم شودري اليمين الدستوري بصفته المراجع العام الثاني عشر في بنغلاديش في تموز عام ٢٠١٨.

قبل توليه منصب المراجع العام، شغل السيد شودري عدة مناصب في وزاره المالية، بما في ذلك وزير مالية، ومساعد وزير، ومساعد الامين العام، ونائب الامين العام. وشغل أيضا مناصب مختلفة في أطار مكتب المراجع العام، المراجع العام في مالية الدفاع العام.

يتمتع السيد شودري بمعرفة و خبرة كبيرة وواسعة النطاق في مجال الإدارة المالية العامة والإدارة والحوكمة، وكان أيضاً عضو في الخدمة المدنية في بنغلاديش (كادر التدقيق والحسابات). مع ٣٣ سنة من الخدمة، كان السيد شودري رائداً في إصلاح الإدارة المالية للقطاع العام ومنح جائزه «الإدارة العامة - ٢٠١٧» لمساهماته في تحسين نظام تقديم الخدمات العامة.

حيث انه ادخل الحوكمة الإلكترونية في المالية العامة وأشرف على عملية تطوير وتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المالية المتكامل. وشارك السيد شودري بنشاط في صياغة وتنفيذ الإطار الوطني للشراكات بين القطاعين العام والخاص وصاغ استراتيجية وسياسة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتي أصدرتها حكومة بنغلاديش في نهاية المطاف.

عمل السيد شودري، بصفته خبيراً استشارياً، في قطاع إصلاح الإدارة المالية العامة في المشاريع الممولة من البنك الدولي وإدارة التنمية الدولية.

يحمل السيد شودري درجة الماجستير في المالية والمحاسبة بامتياز من جامعة برمنغهام، المملكة المتحدة، وقد تخرج بدرجة البكالوريوس في التجارة وماجستير التجارة في المحاسبة من جامعة شيتاغونغ، بنغلاديش. والسيد شودري متزوج من السيدة سابينا هاك. ولديهم ابنتان.

اخبار من استونيا

البرلمان الإستوني يعين هولم كمراجع عام

عين برلمان إستونيا مسؤولاً حكومياً ذو خدمة طويلة، السيد جانار هولم، كمراجع عام لإستونيا في وقت سابق من هذا العام. حيث تولى منصبه في نيسان بعد أداء اليمين امام البرلمان. ويخلف هولم الدكتور ألار كارليس، الذي يواصل مسيرته المهنية كمدير للمتحف الوطني الإستوني وأستاذ في جامعة تارتو.

ويحمل هولم درجة الماجستير في القانون من جامعة تارتو، وكان المدير الإداري لجمعية تجار إستونيا قبل التحاقه بالقطاع العام في عام ١٩٩٩. وعمل في عدة مناصب في المجال الإداري لوزارة التعليم والبحوث لمده ١٨عام، بما في ذلك الأمين العام من ٢٠٠٨-٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧ انتقل هولم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تولى منصب نائب الأمين العام لشؤون التوظيف.

يعتزم هولم مواصلة الاهتمام بالإصلاحات الهيكلية والاستثمارات الضخمة ونوعية الخدمات العامة خلال فترة ولايته البالغة خمس سنوات. وسيواصل رئاسة مجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي والتابعة للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (يوروساي), و يعتبر هولم المشاركة الفعالة في التعاون الدولي والمبادرات الدولية في اطار المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) والأوروساي شيء مهم.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمكتب التدقيق الوطني في استونيا على العنوان التالي :
https://www.riigikontroll.ee

اخبار من المكسيك

المكسيك ترحب بالمراجع العام الجديد

عين مجلس نواب الولايات المتحدة المكسيكية السيد ديفيد روجيليو كولمينياريس بارامو كمراجع عام للمكسيك للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٦.

حيث حصل كولمينياريس بارامو على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك، وشغل العديد من المناصب في القطاع العام لتشمل رئيس وحدة تنسيق الولايات في وزارة المالية، نائب المراجع العام في المكسيك، مراقب داخلي في محكمة العدل الاتحادية للشؤون المالية والإدارية؛ ورئيس وحدة التنسيق الإقليمي والعلاقات المؤسسية في الهيئة الاتحادية لتنمية المناطق الاقتصادية الخاصة. منذ عام ١٩٧٨، اكتسب كولمينياريس بارامو خبرة واسعة كمحاضر في مالية الدولة والسياسة المالية، فضلا عن الحلقات الدراسية الرائدة بشأن مواضيع القطاع العام. وقد قام بتأليف عدة منشورات عن صافي الأصول والجهود المالية، واشراك المواطنين، وعوامل الفساد الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون مع وسائل الاعلام المطبوعة المحلية والوطنية المتنوعة لتقديم أراء ذات الصلة.

وشغل منصب رئيس المدرسة الوطنية العليا للاقتصاديين، وهو حالياً عضو في مجلس إدارة تلك المجموعة، فضلا عن المعهد الوطني للإدارة العامة. وهو أيضاً عضو في المؤتمر الوطني للجنة الفنية للبلديات في المكسيك.

يتراس السيد كولمينياريس بارامو حالياً منظمة الاجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة العمل المعنية بقيمة وفوائد الاجهزة العليا للرقابة ومجموعة مشروع الإنتوسينت التابعة للجنة بناء القدرات. منظمة الاجهزة العليا للرقابة اللاتينية بالكاريبي (OLACEFS). لمزيد من المعلومات حول الجهاز الاعلى للرقابة في المكسيك، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.asf.gob.mx

اخبار من صربيا

رئيس الجهاز الاعلى للرقابة الجديد يلقي خطاب افتتاح ملهم

أثناء الانتخابات البرلمانية، بدأ دوشكو بيجوفيتش، الحاصل على درجة الدكتوراه، فترة ولايته كرئيس جهاز الدولة للتدقيق في جمهورية صربيا في نيسان عام ٢٠١٨.

وخلال تنصيبه، تحدث الدكتور بيجوفيتش عن ماضي الجهاز، وتقدمه إلى الامام مشيراً إلى ان «الطريق الذي اتخذه الجهاز لم يكن دائماً سهلاً. ومع ذلك، ونظراً لنقاط القوة لدينا - معرفة الموظفين ومهاراتهم وخبرتهم - أصبح الجهاز مندمج بشكل جيد في اتجاهات التدقيق».

شكر الدكتور بيجوفيتش الاجهزة العليا للرقابة في لاتفيا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة، التي واصلت دعم الجهاز من خلال العديد من المشاريع.

ستزداد الانجازات في العام المقبل، حيث ان الجهاز يسير على الطريق الصحيح لنشر تقرير التدقيق الخاص به رقم (١٠٠٠)، وسيحتفل بالذكرى السنوية العاشرة كعضو في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي).

وأشار الدكتور بيجوفيتش إلى ان الجهاز سيركز أيضاً على تقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية و تمتثل للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

قال الدكتور بيجوفيتش، «من خلال تقديم خدمات تدقيق عالية الجودة وحماية المصالح المالية للمواطنين، سيعزز الجهاز المساءلة والشفافية في القطاع العام...وهذا بالتحديد ما هو متوقع من الجهاز».

أكد أيضا على حاجة الجهاز إلى الحفاظ على الاستقلالية، وتعزيز القدرات والشراكات، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من خلال تسليط الضوء على الأمور التي تعمل بشكل جيد، ونشر تلك التي لا تعمل بشكل جيد، و توفير الموارد اللازمة و التواصل.

لدى الجهاز العديد من المشاريع التعاونية قيد التنفيذ، بما في ذلك «تحسين المساءلة المالية للمؤسسات الصربية من خلال التدقيق الخارجي»، الذي يموله صندوق الحكم الرشيد في المملكة المتحدة و «مبادرة المساءلة الحكومية»، وهي لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وهو مشروع يهدف إلى زيادة مساءلة الحكومة على المستويين الوطني والمحلي.

تخرج الدكتور بيجوفيتش من جامعة سراييفو في البوسنة والهرسك بدرجة الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد. ومع مرور أكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة، لا يزال محاضراً فعال في المحاسبة والشؤون المالية والتدقيق للمستفيدين من أموال الميزانية. وقد كتب العديد من المنشورات، بما في ذلك دليل تدقيق القطاع العام.

اخبار من غواتيمالا

التقى مندوبي من الاجهزة العليا للرقابة في بليز، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، بنما وبورتوريكو، بالإضافة إلى ضيوف شرف من مكتب التدقيق الوطني لجمهورية الصين (تايوان) في أنتيغوا، غواتيمالا، لحضور اجتماع الجمعية العامة الثاني و الاربعون لمنظمة أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة الذي عقد هذا الصيف.

وبقيادة السيد كارلوس انريكي مينكوس موراليس، المراقب العام في غواتيمالا ورئيس منظمة أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة، أسفر عن الاجتماع سلسلة من الوثائق والمبادرات في عدة مجالات تمت الموافقة عليها و التي تهدف إلى تعزيز المنظمة وتحسين عمل أجهزة الأعضاء.

تمت الموافقة على قوانين تنظيمية جديدة للمحافظة على التجانس مع لوائح المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ومنظمة الاجهزة العليا للرقابة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتوافق الانظمة الجديدة مع السياق الحالي والبيئة والرؤية الاستراتيجية لمنظمة أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة.

تم اقرار لائحة التدفق النقدي، ووضع قواعد عامة لتحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية في استخدام الموارد المالية للمنظمة.

قدمت لجنة التخطيط الفني ثلاث وثائق هي: (١) اللائحة التنفيذية للجنة التخطيط الفني (٢) تقرير سير العمل للخطة التنفيذية السنوية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ / الخطة التنموية الاستراتيجية ٢٠١٧-٢٠٢٢ (٣) الخطة التنفيذية السنوية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، حيث تمت الموافقة عليها جميعاً.

في مجال الاتصالات والصور، فأن تنظيم وتحديد الموقع الإلكتروني للوصول إلى الجمهور المستهدف، فضلاً عن تسهيل وتوسيع الوصول إلى أعمال التدقيق، أسفر عن الموافقة على استراتيجية تحديد الموقع الإلكتروني و اللوائح الادارية للموقع.

كما تم إقرار العديد من مقترحات لجنة بناء القدرات، بما في ذلك (١) لوائح تشغيلية مصممة لدعم منظمة أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة في أدارة مبادرات التنمية المستدامة والقدرات للمنظمة والجهاز الاعلى للرقابة (٢) لوائح الخبراء لتنظيم عمليات قاعدة بيانات الخبراء لمنظمة أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة (٣) خطة التدريب السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩.

كما تم إنشاء هيئة لتبادل الخبرات في الجمعية لمناقشة الجهود التي يبذلها الجهاز الاعلى للرقابة في مجال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة و رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

اخبار من كازاخستان

الجهاز الاعلى للرقابة في كازاخستان يستضيف ندوة الاسوساي حول عمليات التدقيق و المنهجيات والأساليب

نظمت لجنة الحسابات للرقابة على تنفيذ ميزانية الجمهورية في كازاخستان، وهي الجهاز الاعلى للرقابة للدولة، ندوة للمنظمة الأسيوية للأجهزة العليا للرقابة (الاسوساي) في آستانا، جمهورية كازاخستان، في وقت سابق هذا العام.

ركزت الندوة، التي نسقت بدعم من مجلس التدقيق في اليابان، مدير برنامج تنمية القدرات في الاسوساي، على عمليات تدقيق و منهجيات وأساليب تكنولوجيا المعلومات.

شارك تسعة وعشرون ممثلاً من ٢٧ دولة عضواً في منظمة الاسوساي خبرة عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات، حيث تم تسليط الضوء على المشكلات النموذجية التي تمت مواجهتها، بما في ذلك أمن المعلومات، والوصول إلى البيانات الخاضعة للتدقيق، ودعم الأنظمة، وتطوير منصة موحدة.

قام مدربو الندوة، من الاجهزة العليا للرقابة في اندونيسيا وتركيا، بينغكي ديزار زولكارناين وعمر كاراموأغلو، بإدارة الحوار من اجل ايجاد طرق لمواجهة التحديات و تعزيز قدرة الجهاز الاعلى للرقابة.

تحدثت ناتاليا غودونوفا، رئيس الجهاز الاعلى للرقابة في كازاخستان، إلى المشاركين وأكدت على أن عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها مباشرة على عمليات التدقيق في العصر الرقمي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

أكدت غودونوفا «أنه من الضروري تقييم كفاءة نظم المعلومات والأموال المستثمرة في تنميتها».

حيث أضافت أن دور التدقيق العام في برامج الدولة التي تعمل على استحداث و تطوير تكنولوجيا المعلومات آخذ في الازدياد.

وأشارت غودونوفا إلى أن «تدقيق تكنولوجيا المعلومات له أهمية خاصة لضمان أمن المعلومات، وكذلك تحسين تكلفة وفعالية تنفيذ و صيانة نظام معلومات المؤسسة الحكومية.»

وفرت الندوة منتدى للمناقشات المثمرة التي أجراها الجهاز الاعلى للرقابة بشان اعمال تدقيق التي تركز على تكنولوجيا المعلومات، وأقر المشاركون بالحاجة المستمرة إلى عقد لقاءات دولية مماثلة في المستقبل.

اخبار من لاتفيا

مكتب الدولة للتدقيق في لاتفيا يحتفل بمرور ٩٥ سنة على تأسيسه

إحتفل مكتب الدولة لتدقيق في جمهورية لاتفيا بالذكرى السنوية لتأسيسه في آب عام ٢٠١٨.

تضمنت الإحتفالات مؤتمر ركز على التغلب على التحديات الشخصية والمهنية التي يواجهها الجميع أثناء محاولتهم بلوغ أهداف أكبر.

أشارت إليتا كرومينا، المراجع العام في لاتفيا، في خطابها للمشاركين، «على مدى ٩٥ عاماً الماضية، تمكنا من التكيف مع العالم المتغير ونحن أقوياء بما يكفي لرصد الإدارة العامة الحديثة القائمة على تكنولوجيا المعلومات التي لدينا الآن».

أضافت «بطبيعة الحال، كوننا جهاز تدقيق طموح وحازم و جسور، نحن لسنا محبوبين دائماً لكن الثقة أكثر أهمية بكثير. سنستمر في طرح الأسئلة الصعبة، لأن القيام بذلك يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل في الإدارة العامة. وهذا يبني ثقة الجمهور» .

أعربت السيدة كرومينا عن تقديرها للموظفين والشركاء الدوليين والوطنيين «للعمل جنباً إلى جنب لتحقيق أهداف مكتب الدولة للتدقيق في لاتفيا».

تاريخ مكتب الدولة لتدقيق في لاتفيا

مكتب الدولة لتدقيق في لاتفيا متأصل جزئياً في الإمبراطورية الروسية. وبعد تأسيس دولة لاتفيا قبل مائة عام، كان من الواضح ان هناك حاجة إلى شكل مختلف لرصد حسابات الدولة. وفي ١٦ أب عام ١٩٢٣، دخل قانون مكتب الدولة للتدقيق حيز التنفيذ، وهو ما يدل على بداية إنشاء جهاز اعلى للرقابة مستقل.

منذ ذلك الحين، سرعان ما طور المدققون سمعة قوية كأوصياء صارمين على الأموال العامة. وكانت أخبار النتائج والاستنتاجات منتشرة في وسائل الإعلام.

في أواخر عام ١٩٩٣، جدد البرلمان الجديد في لاتفيا كلاً من قانون مكتب الدولة للتدقيق و الجهاز الأعلى للرقابة المستقل دستورياً والذي أنشئ منذ ٩٥ سنة.

بقيت المهمة الاساسية كما هي - ضمان ان تكون ميزانية الحكومة والبلدية والعمليات العقارية منتظمة ومتوافقة وفعالة، والحد من الأخطاء والإهمال قدر المستطاع، قبل ترجمتها إلى أفعال أو السعي إلى اتخاذ إجراءات .

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمكتب الدولة للتدقيق في لاتفيا على العنوان التالي:

http://www.lrvk.gov.lv/en

اخبار من الولايات المتحدة

بعد التحدث عن تقرير تحقيقاته حول التغير المناخي و الاثار المستقبلية لارتفاع مستوى سطح البحر، يوقع جيف غوديل ملصقا يروج للقاء. ستيف سانفورد من مكتب التخطيط الاستراتيجي والاتصال الخارجي يقف عند كتفه.

الماء سوف يأتي

مكتب المساءلة الحكومي يجري حوار مع جيف غوديل، الخبير المشهور في التغير المناخي

بقلم ديفيد كرزينجر، مكتب التخطيط الاستراتيجي والاتصال الخارجي، مكتب المساءلة الحكومي الاميركي.

«إنه أمر منتهي. سنحصل على كمية كبيرة من المياه مع ارتفاع مستوى سطح البحر».

قالها جيف غوديل بكل صراحة.

حيث قال «أن ارتفاع مستوى سطح البحر إحدى الحقائق الأساسية في عصرنا، حقيقية مثل الجاذبية. حيث أنه سيعيد تشكيل عالمنا بطرق لا يمكن لمعظمنا ان يتصورها الا بشكل قليل».

غوديل مؤلف خمسة كتب، هو خبير مشهور في مجال التغير المناخي، وسياسة الطاقة والعلاقات الإنسانية مع كوكب متغير. وخلال السنوات العديدة الماضية، سافر إلى جميع أنحاء العالم، حيث قام بالبحث، وقدم تقارير وكتب حول الأزمة الوشيكة لإرتفاع مستوى سطح البحر.

استضاف مكتب المساءلة الحكومي الامريكي، الجهاز الاعلى للرقابة، غوديل كجزء من سلسلة المتحدثين المتميزين في مكتب المساءلة الحكومي. وتهدف سلسلة المتحدثين، التي يديرها مكتب التخطيط الاستراتيجي والاتصال الخارجي التابع لمكتب المساءلة الحكومي، إلى زيادة الوعي بالقضايا والاتجاهات الناشئة التي لها آثار تحويلية على الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع.

أشار ستيف سانفورد، مدير التخطيط الإستراتيجي والإبتكار في مكتب المساءلة الحكومي، والذي أدار المناقشات، إلى ان «إرتفاع مستوى سطح البحر قضية يمكن ان تؤثر تقريباً في عمل كل فريق من فرق تدقيق مكتب المساءلة الحكومي».

أضاف سانفورد، «ليس فقط هناك تداعيات على برامج التأمين ضد الفيضانات في الولايات المتحدة، ولكن ارتفاع مستوى سطح البحر سيؤثر أيضا على كيفية إدارة الحكومة الفيدرالية الأمريكية الملكية العقارية وتمويل الإسكان، والمحافظة على نظام النقل الارضي للمواطنين، و إدارة التعرض المالي الحكومي لمخاطر التغير المناخي».

بدأ اهتمام غوديل بارتفاع مستوى سطح البحر بعد أن غمر إعصار ساندي حي مانهاتن السفلي في مدينة نيويورك بواقع ٩ أقدام من المياه في خريف عام ٢٠١٢. و بدأ بتحدث مع أحد علماء جامعة كولومبيا الذي أخبره بأن العاصفة كانت بروفة من نوع ما لما كان معظم العلماء يتوقعون ان يحدث بحلول نهاية القرن - ان البحر حول مانهاتن سيرتفع حوالي ٩ اقدام (البعض يقول ان مستوى سطح البحر قد يرتفع الى ٣٠ قدماً أو أكثر). بدلاً من أن تنحسر في النهاية، وسوف يبقى مستوى سطح البحر مرتفعاً.

ومن هناك، سافر غوديل إلى ميامي، حيث وجد مدينة معرضة للخطر بشكل كبير- بسبب إستواء أراضي جنوب فلوريدا والحجر الجيري المسامي تحت مباني المدينة - لتصبح «اتلانتيس الامريكية».

بعد ان أمضى السنوات القليلة اللاحقة بسفر في جميع انحاء العالم، وجد غوديل ان ارتفاع مستوى سطح البحر له تداعيات خطيرة على المناطق الساحلية في جميع انحاء العالم.

قال غوديل للمشاركين في القاء، «هذه مشكلة البنية التحتية البشرية. لقد بنينا ببساطة في مناطق لا ينبغي لنا أن نبني فيها».

وأوضح ان «المحيط يعمل كنوع من المعامل الحراري. حيث أن الحرارة يجب أن تذهب الى مكان ما، انها ستذهب الى المحيط بنفس الطريقة كما لو انك تترك كوب من الماء خارجاً في يوم حار. الماء يصبح ساخناً».

إن التمدد الحراري، جزئياً، هو سبب إرتفاع مستوى سطح البحر في القرن العشرين. حيث أنه مع ارتفاع درجة حرارة مياه المحيط، فأن المحيط يتمدد.

أضاف غوديل «لكن هذا سيكون جزءاً صغير متزايد من مشكلة ارتفاع مستوى سطح البحر في المستقبل».

فعلياً فإن كل شيء متعلق بالرقعتين الكبيرتين من الجليد في القطبين. وما يهم هو مدى سرعة ذوبان غرينلاند وما يحدث في القارة القطبية الجنوبية. هذان هما العاملان الدافعان اللذان سيشكلان مستقبلنا».

قال غوديل، ما يثير دهشة العلماء اليوم، هو أنه حتى قبل حوالي ١٠ سنوات، ظن العلماء ان الجليد في القارة القطبية الجنوبية مستقر الى حد كبير ولم يكن هناك مقدار من ذوبان الجليد السطحي كما كان هناك في غرينلاند، ويعتقد العلماء الآن ان أكبر عامل يؤدي الى ذوبان الجليد ليس ذوبان السطح، بل إنه يذوب من الأسفل بسبب مياه المحيط الدافئة.

وعندما سئل غوديل عما اذا كانت هنالك أي ولاية من الولايات الامريكية أو دول اخرى تتخذ الخطوات الصحيحة لمواجهة أزمة ارتفاع مستوى سطح البحر، فقد ذكر غوديل العديد من الدول التي لديها خطط للقيام بشيء ما، أما من حيث الناحية العملية، فإنه يقول انه من الصعب حل المشكلة.

أشار إلى ان «الحواجز البحرية لن تعمل في أماكن مثل جنوب فلوريدا، لان المياه ستتسرب ببساطة تحت الحواجز».

على النقيض من ذلك، عندما زار غوديل أماكن مثل لاغوس قال، «انهم يبنون منازلهم على دعامات»، « انهم يقولون انهم يمكنهم أن يرفعوا منازلهم ٤ أقدام في فترة قصيرة ... ولكن لا يمكنك فعل ذلك بسهولة على شاطئ ميامي».

كما شرح بالتفصيل حلاً طموحاً ومكلفاً للغاية وضعته مدينة البندقية الإيطالية. ويتألف المشروع الذي تبلغ تكلفته ٦ مليارات دولار من أربع بوابات قابلة للسحب مرتبطة بـ ٥٧ حاجزًا للفيضانات يمكن رفعها عند المد العالي لحماية المدينة التي تعج بالقنوات. تكمن المشكلة، كما يشير غوديل، في أن المهندسين الذين طوروا الحواجز لم يضعوا في حسبانهم ارتفاع مستوى سطح البحر، لذلك في نهاية المطاف فإن الحواجز لن تكون كافية للحفاظ على المياه خارجاً.

أشار غوديل «انه مثال كبير على الهندسة الغبية التي تبدو ذكية... واعتقد انه ستكون هناك الكثير من المشاريع من هذا القبيل»

قال غوديل، في نهاية المطاف، أن مزيج من التراجع من المناطق الساحلية، مقترناً بالهندسة التي تسمح بالبناء المرن والتكيف، هو ما ينبغي على صانعي السياسة التركيز عليه استجابةً لارتفاع مستوى سطح البحر.

«علينا إعادة اكتشاف علاقتنا بالماء ليس هناك ما يكفي من المال لإنقاذ هذه الأماكن ».

أشار غودل أيضًا إلى وجود مخاطرة كبيرة على المدى القريب. حيث ستتراجع قيمة العقارات الساحلية مع بدء الناس في إدراك أن الفيضانات لن تكون مرة واحدة في السنة أو مرة واحدة كل عقد من الزمان. بعبارة أخرى، فان ارتفاع مستوى سطح البحر سيغير القيمة الاقتصادية للعقارات الساحلية والمنخفضة. وقال إن هذه النقطة (الأثر الاقتصادي لارتفاع مستوى سطح البحر) قد تكون هذه أفضل طريقة لجذب الانتباه إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مجدية.

"علينا إعادة اكتشاف علاقتنا بالماء ليس هناك ما يكفي من المال لإنقاذ هذه الأماكن ".

يجري مكتب المساءلة الحكومي عمليات تدقيق الأداء لتقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ على الهجرة داخل الولايات المتحدة ومرونة البنية التحتية للمياه، بالإضافة إلى مهمات أخرى. ويقوم مكتب المساءلة الحكومي أيضا بتحديث مجاله الذي ينطوي على مخاطر عالية، وهو «الحد من التعرض المالي للحكومة الفيدرالية عن طريق إدارة مخاطر التغير المناخي بشكل أفضل» ١.

وقال غوديل ان المطلوب الآن هو المشاركة والحوار السياسي لرسم طريق للمضي قدماً.

لخص غوديل ذلك أنه قبل أن يتمكن صانعي السياسة من معالجة موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر بفاعلية، وقبل أن تتعلم الدولة تغيير علاقتها بالمناطق الساحلية، يجب أن يكون هناك إدراك أن ارتفاع مستوى سطح البحر، كما قالها غوديل، «تهديد حقيقي لمستقبلنا».

---

١ لمزيد من المعلومات حول قائمة المخاطر العالية الخاصة بمكتب المساءلة الحكومي، والتي تجذب الانتباه إلى الوكالات ومجالات البرامج التي يعتقد مكتب المساءلة الحكومي انها تشكل خطر كبير بسبب ضعفها إزاء الاحتيال والتبديد وسوء الإدارة، أو هي الأكثر حاجه إلى التغيير، قم بزيارة الموقع التالي: https://www.gao.gov/highrisk/ overview .

اخبار من الكويت

شارك ديوان المحاسبة في دولة الكويت في عدة اجتماعات هذا الصيف، بما في ذلك مجموعة العمل المعنية بالتدقيق على المشتريات العامة في صربيا، مؤتمر مراجعة النظير في سلوفاكيا عام ٢٠١٨، مجموعة العمل المعنية بالدين العام في الهند، ومجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي في إندونيسيا.

كما ساهم ديوان المحاسبة في المناقشات مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) والأمم المتحدة ومبادرة تنمية الإنتوساي كجزء من المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة في نيويورك. حيث شارك ديوان المحاسبة في تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومساهمات الجهاز الاعلى للرقابة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استضاف ديوان المحاسبة اجتماع لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي واللجنة التوجيهية للجهات المانحة للإنتوساي، وشارك في القاء ما يقرب من (١٠٠) مندوب من الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الشريكة في جميع أنحاء العالم. اقرأ القصة الكاملة في مجلة الإنتوساي هذا الإصدار، باب داخل الإنتوساي.

وقع ديوان المحاسبة اتفاقيات تعاون مع الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا مركز التدقيق التابع لمكتب المساءلة الحكومي الامريكي، و أقر خطة عمل جديدة للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ .

اخبار من السعودية

افتتح معالي الدكتور حسام العنقري، رئيس ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية، رسمياً المركز السعودي للتدريب على التدقيق في المقر الرئيسي لديوان المراقبة العامة في الرياض في تموز. يهدف إنشاء المركز إلى تحسين كفاءة الموظفين، تحسين المراقبة والتوجيه الفعال للموارد العامة؛ و زيادة الإيرادات العامة الوطنية، وتعزيز كفاءة وأداء جميع الهيئات الحكومية.

وقع ديوان المراقبة العامة اتفاقية تعاون مع مكتب المساءلة الحكومي الامريكي تهدف إلى تحسين التعاون ولا سيما في مجالي المحاسبة والتدقيق المهني. وأشار د. العنقري إلى الاتفاقية على أنها امتداد للتعاون القائم بين المنظمتين ويأمل أن يعززه هذا المركز التدريبي الذي تم إنشاؤه مؤخراً في ديوان المراقبة العامة. وأشار السيد جين ل. دوداروا، رئيس مكتب المساءلة الحكومي، إلى أن الاتفاق سيزيد من تطوير مجال التدقيق من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة.

اخبار من رومانيا

تعمل محكمة الحسابات الرومانية على تنمية المستقبل من خلال برنامج داخلي

تسعى محكمة الحسابات الرومانية، تماشياً مع تطورها الحالي والمرتقب في المستقبل، إلى المشاركة النشطة في تطوير الجيل القادم من المهنيين في مجال التدقيق العام الخارجي، وتهدف محكمة الحسابات الرومانية إلى إيجاد سياق مناسب لنقل المعرفة بين الأجيال وتشجيع الشباب على اختيار مهنه في مجال التدقيق العام.

في هذا الصيف، قاد السيد ميهاي بوسويوك، رئيس محكمة الحسابات الرومانية، جهود رامية إلى تنظيم أول برنامج للتدريب الداخلي غير مدفوع الأجر للطلبة من قبل محكمة الحسابات الرومانية بالشراكة مع كلية الدراسات الاقتصادية وكليه الحقوق في جامعة بوخارست، حيث شارك الطلاب إلى جانب العديد من ممثلي الدوائر المتخصصة في البرنامج الذي مدته ثلاثة أسابيع في الأنشطة مع الإدارة العليا لمحكمة الحسابات والتدقيق الرومانية بفعالية، .

عمل العديد من مدراء محكمة الحسابات الرومانية كمدرسين للطلاب السبعة عشر الذين شاركوا في برنامج التدريب الداخلي، حيث قدموا التوجيهات في أنشطة التدقيق، بما في ذلك تقييم وتحليل الأعمال والاستراتيجيات الاقتصادية والقانونية وتقارير التدقيق العام الخارجي.

وتم تعيين الطلاب في فرق محدده داخل المنظمة واعدوا عروض تقديمية بشأن العمل الجماعي لمحكمة الحسابات الرومانية في ختام البرنامج.

أشار المشاركون إلى المستويات العالية من الاهتمام والرضا للواجبات الفردية والجماعية والإرشادات التي تلقوها طوال فترة التدريب.

تعتزم محكمة الحسابات الرومانية، في نهجها القائم على الشفافية والانفتاح، تنظيم برامج إضافية للتدريب الداخلي بمشاركة الجامعات الرومانية المصنفة على أعلى المستويات. حيث تلتزم محكمة الحسابات الرومانية باستكمال المعرفة الأكاديمية وتوجيه الأجيال القادمة لاختيار مهنه ناجحة في التدقيق العام.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع محكمة الحسابات الرومانية عبر البريد الكتروني على العنوان التالي:

international.romania@rcc.ro

أو amanda.bosovcki@rcc.ro.

يرجى زيارة الموقع التالي لمعرفة المزيد عن محكمة الحسابات الرومانية، وأنشطتها الحالية، ومستقبلها المرتقب.

www.curteadeconturi.ro

اخبار من محكمة المدققين الاوروبية

محكمة المدققين الأوروبية تستضيف منتدى القيادة العالمية الخامس للتدقيق في لوكسمبورج

بقلم إدارة الرئاسة في محكمة المدققين الاوروبية

استضافت محكمة المدققين الاوروبية الاجتماع الخامس لمنتدى القيادة العالمية للتدقيق في نيسان عام ٢٠١٨ في مقرها في لوكسمبورج. و بحضور ممثلي من ٢٠ جهاز أعلى للرقابة و محكمة المدققين الاوروبية ، وكان موضوع الإجتماعين: «إجراء عمليات تدقيق الأداء على المواضيع السياسية: ما هي القيود؟» و « إبلاغ نتائج التدقيق في العالم الرقمي: التحديات و الفرص».

إجراء عمليات تدقيق الأداء على المواضيع السياسية: ما هي القيود؟

ناقش رؤساء الاجهزة العليا للرقابة مجموعة واسعة من القيود الداخلية والخارجية التي يمكن أن تنشأ عند تنفيذ عمليات تدقيق الأداء. حيث أدى السؤال الرئيسي - أن كانت هناك إية قيود بسبب المواضيع السياسية - الى عدة إجابات، آخذين بعين الإعتبار جهاز التدقيق الممثل والصلاحيات و الظروف المحيطة والثقافات السياسية الخاصة به.

قال بعض المشاركين أنه لا ينبغي للأجهزة العليا للرقابة أن تدخل الساحة السياسية و تتدخل بالسياسة، بينما إعتبر آخرون أن عدم القيام بذلك هو سبب فشلهم في إنجاز مهامهم. في حين أشارت المجموعة السابقة إلى الفصل بين السلطات والقيود وما يقابله من قيود على الصلاحيات، فقد سلطت المجموعة الأخيرة الضوء على ان اختيار موضوع التدقيق يمكن اعتباره قراراً سياسياً.

ومع ذلك، إتفق المشاركون بشكل عام على أن هناك مخاطر سياسية دائمة تتطلب التخفيف من حدتها، و يكون ذلك من خلال تقديم تقارير شفافة ومستندة على الوقائع وموضوعية، وتوقيت دقيق ومعقول للمنشورات (على سبيل المثال في أوقات الانتخابات) أو الاعتراف بالحساسيات والظروف الاجتماعية-الاقتصادية.

ويطرح عالمنا اليوم، بما يكتنفه من تقلبات وشكوك وتعقيدات وغموض ، تحديات جديدة أمام الإدارات العامة والشركات الخاصة والمواطنين. وفي حين ان هذه الجوانب يمكن أن ينظر اليها على انها تضع حدوداً لفعالية الجهاز الاعلى للرقابة، فان المشاركين يعتبرونها تحديات يتعين معالجتها بشكل مناسب. وفي هذا السياق، أجرى رؤساء الاجهزة العليا للرقابة مناقشات مكثفه حول كيفية عمل ذلك و كما يلي:

- تعزيز ثقافة مواتية للابتكار «خوض المخاطر بذكاء» داخل الأجهزة العليا للرقابة والإدارة، مع التركيز أكثر على تحقيق أفضل النتائج وأقل الانتقادات حول أوجه القصور الماضية.

- انفتاح الاجهزة العليا للرقابة على مجموعة واسعة من المهنيين الذين يقدمون أفضل مزيج من القدرات والخبرات للرد بمرونة على التحديات المستقبلية والتصدي لها بشكل إستباقي.

- منح موظفي الجهاز الأعلى للرقابة حرية التفكير خارج الصندوق و وضع حلول مبتكرة.

- تنفيذ وتعزيز الأنشطة الاستشرافية الرامية إلى إعداد الأجهزة العليا للرقابة و المشرعين والإدارات للرد بشكل صحيح على القضايا الناشئة.

تطرقت المناقشات الأخرى إلى (١) القيود الداخلية الناجمة عن عوامل مثل إجراءات التعيين وفترات الرئاسة لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة، وشروط تولي رؤساء الاجهزة العليا للرقابة مناصب جديدة في الإدارة عند انتهاء فترة الرئاسة، ومقاومة الإدارة العليا للابتكار والإصلاح داخل المؤسسة (٢) القيود الخارجية، بما في ذلك مخاطر الميزانية، وتغييرات الإطار القانوني التي يمكن ان تقوض الاستقلال المؤسسي، والتغطية الإعلامية الانتقائية أو حتى الجدلية، والتحالفات الحزبية ضد بعض مواضيع وتقارير التدقيق.

على الرغم من تباين تجارب الجهاز الاعلى للرقابة واستجاباته لمواجهة هذه التحديات، فقد أقر المشاركون بان الإدارة العليا يجب ان تكون قدوة وان يمارسوا المبادئ التي يود رؤساء الاجهزة العليا للرقابة ان يروها في مؤسساتهم.

إبلاغ نتائج التدقيق في العالم الرقمي: التحديات و الفرص

ناقش رؤساء الأجهزة العليا للرقابة الصراع الظاهر بين الرسائل الجادة والمهنية والقيود الكامنة في التواصل الرقمي. يبدو أن بعض الأجهزة العليا للرقابة تقوم بالفعل بتكييف استراتيجيات الاتصال الخاصة بها مع هذا الواقع، مما أدى إلى إنتاج نفس الرسالة في صيغ مختلفة مترابطة. وقد اتخذت الأجهزة العليا للرقابة الأخرى نهجاً أكثر تحفظاً لتجنب تقويض الرسالة الحقيقية.

إن أهمية التوعية عبر جميع أنواع وسائل الاعلام أمر بالغ الاهمية، حيث انه لا يمكن للاجهزة العليا للرقابة ان تكسب الاحترام وتحافظ على سمعتها الا إذا تمكنت من الحفاظ على أهميتها وكان لها تأثير كبير على أصحاب المصلحة. لتحقيق ذلك ، تشارك الأجهزة العليا للرقابة بشكل متزايد في التواصل الرقمي.
بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية وتقارير التدقيق الإلكترونية، فإن معظم الأجهزة العليا للرقابة موجودة على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي بعض الأحيان حتى تشجع الموظفين على المشاركة على أساس تطوعي.

وتقوم بعض الأجهزة العليا للرقابة بنشر رسائل فيديو من المدققين، مما يضع وجهاً لأعمال التدقيق؛ وشارك آخرون خبراء الاتصال من بداية مهمة التدقيق. وتناول حوار إضافي ما يلي:

- تحديات توظيف الموارد البشرية المناسبة لضمان الاتصال الرقمي الفعال (علماء البيانات، وخبراء وسائل التواصل الاجتماعي، وأخصائيين الاتصال الرقمي).
- موازنة التكاليف والفوائد للحضور المنتظم أو الدائم على وسائل التواصل الاجتماعي.
- القيود المفروضة بموجب القانون فيما يتعلق بسرية البيانات التي يتم جمعها أثناء أعمال التدقيق.
- الحاجة إلى تنفيذ أنظمة رقابة داخلية محددة لمنع وتخفيف المخاطر الملازمة للنشاط في وسائل التواصل الاجتماعي. حيث أبلغت بعض الاجهزة العليا للرقابة عن تجارب (سلبية) مع وسائل التواصل الاجتماعي.

أظهرت المناقشات إن لدى الأجهزة العليا للرقابة ممارسات متنوعة فيما يتعلق بالبيئة الرقمية للتواصل، ولكن رؤساء الأجهزة العليا للرقابة يدركون تماماً أن التواصل الرقمي - ووسائل التواصل الاجتماعية على وجه الخصوص- واقع لا يمكن تجاهله. و على الرغم من بعض المخاطر، لا ينبغي النظر إلى التواصل الرقمي على انه تهديد، وإنما اعتباره فرصة للأجهزة العليا للرقابة لتكون أكثر فعالية في إشراك أصحاب المصلحة.

كان اجتماع منتدى القيادة العالمية للتدقيق موضوع مجلة محكمة المدققين الاوروبية عدد ايار عام ٢٠١٨، و التي يمكن الحصول عليها عبر الموقع الالكتروني التالي:
https://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/JOURNAL18_05/JOURNAL18_05.pdf.

اخبار من مالطا

مكتب التدقيق الوطني في مالطا يستضيف اجتماع ضباط الارتباط للجنة الاتصال

استضاف مكتب التدقيق الوطني في مالطا في وقت سابق من هذا العام اجتماع ضباط الارتباط للجنة الاتصال في الجهاز الأعلى للرقابة للاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٨. هذا اللقاء، الذي عقد للتحضير لاجتماع لجنة خطة الاتصال التابعة للاتحاد الأوروبي، والذي انعقد في كرواتيا في تشرين الأول، شارك فيه ٦٦ مشارك من ٢٨ جهاز دوله عضو في الاتحاد الأوروبي، ومحكمة المدققين الأوروبية، فضلا عن مرشح الاتحاد الأوروبي و أجهزة الدول المرشحة (الذين حضروا كمراقبين).

في كلمته الترحيبية، أبرز تشارلز ديغوارا، المراجع العام في مالطا، الدور المهم للمدقق في ممارسة القيم الأساسية للمساءلة والشفافية -جوهر الحوكمة الرشيدة.

وأكد على أن «عمل ضباط الاتصال هو المفتاح لضمان تسليط الضوء على التغييرات والتطورات الحالية داخل الاتحاد الأوروبي و توجيه الاهتمام إليها و أتخاذ إجراءات بحقها من قبل رؤساء الاجهزة العليا للرقابة» .

تحدث ليو برنكات، عضو مالطا في محكمة المدققين الاوروبية، إلى المشاركين وناقش الاستراتيجية المستقبلية لمحكمة المدققين الاوروبية والجهود الرامية إلى استباق القضايا الناشئة. حيث تطرق برنكات إلى فريق عمل الاستطلاع التابع لمحكمة المدققين الأوروبية، وهو فريق مصمم للتركيز على التطورات المستقبلية طويلة الأجل ذات الصلة وتحديد كيفية تأثير هذه التطورات على إجراءات التدقيق ومنهجيته ومنتجاته. وشجع المشاركين على إتباع نهج مماثل وتبادل الخبرات مع محكمة المدققين الاوروبية مع الحفاظ على الاستقلالية.

تولى مساعد المراجع العام لمكتب التدقيق الوطني في مالطا، برايان فيلا، رئاسة وإدارة الاجتماع الذي تضمن تقارير عن الأنشطة الأخيرة والتقدم الذي أحرزته مجموعات العمل وفرق العمل والشبكات في اطار عمل لجنة الاتصال. وفي ختام الاجتماع تمت مناقشة الخطوات اللاحقة والطريقة المقترحة للمضي قدماً.

في لقاء منفصل، إجتمع مرشح الاتحاد الأوروبي والمرشحون المحتملون من الاجهزة العليا للرقابة لمناقشة أنشطه التدقيق الحالية و المخطط لها للمساعدة في تعزيز عمليات التدقيق. وشارك ثلاثة وعشرون مندوب من الاجهزة العليا للرقابة، إلى جانب جهازين رقابيين اعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومحكمة المدققين الاوروبية، وممثلون من دعم تحسين الحوكمة والإدارة (سيجما)، وهي مبادرة مشتركة بين الإتحاد الأوروبي ومنظمه التعاون الاقتصادي والتنمية.

اخبار من سلوفينيا

الاجهزة العليا للرقابة في سلوفينيا و مالطا توقع اتفاقية تبادل الموظفين

تتشارك الاجهزة العليا للرقابة في سلوفينيا ومالطا في مهمة مشتركة وأهداف متماثله. ولهذا السبب، وقع كل من توماي فيسل، رئيس الجهاز الاعلى للرقابة في سلوفينيا، وتشارلز ديغوارا، المراجع العام في الجهاز الأعلى للرقابة في مالطا، اتفاقية لتبادل الموظفين في وقت سابق من هذا العام تهدف إلى تبادل الخبرة وأفضل الممارسات بين الجهازين.

شارك مدققان في برنامج التبادل، ميشيل بورغ برنكات، المدقق الرئيسي في الجهاز الاعلى للرقابة في مالطا، و سيمونا بيفيك، نائب المدقق الاعلى للدولة في الجهاز الاعلى للرقابة في سلوفينيا، مما ادى الى تعزيز علاقات الاجهزة و معرفتها.

اوضح برنكات «أن إلتحاقي بالعمل مع الجهاز الأعلى للرقابة في سلوفينيا كان فرصة ذهبية للتعلم، حيث اطلعت على بيئة عمل مختلفة ذات منهجيات و ممارسات جديدة حيث كنت أعمل جنباً إلى جنب مع موظفين يتمتعون بمستويات مختلفة من الخبرة».

برنكات، الذي أشار بشكل خاص إلى جهاز سلوفينيا لإنشائه وحدة قانونية وتقنية تدقق جميع التقارير لضمان إنسجام النشر، وأشار أيضاً إلى مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة العامة و الفعالة من خلال موقعه على الإنترنت، حيث تعزز إعلانات التدقيق والتعليقات العلنية إلى حد كبير الشفافية والتفاعل.

عملت بيفيك في قسم تدقيق الاداء في الجهاز الاعلى للرقابة خلال فترة برنامج التبادل. وقد تعلمت كيف قام الفريق بتحليل القضايا في عمليات تدقيق الأداء الملموسة ووضعت أسئلة تدقيق على جميع المستويات، مشيرةً الى التنفيذ المنهجي لعمليات التدقيق التي يقوم بها فريق التدقيق على أنه مثير للإعجاب.

ذكرت بيفيك «أدركت ان فريقي التدقيق في كلا البلدين يواجهان مخاوف وقضايا متشابهة. حيث أن الفروق التشغيلية ثانوية, بخاصة فيما يتعلق بأسلوب التدقيق و مهامه » .

حيث قالت إن التجربة أكدت إعتقادها بأن كل عملية تدقيق تمثل قصة معقدة، و تمثل تحدياً كبيراً نظراً لأن اتباع حلاً واحدا لجميع المشاكل ليس بالضرورة أن يجدي.

إختتمت بيفيك قائله « أن تبادل المدققين بين الجهازين هو بالتأكيد واحد من أفضل السبل لتبادل المعرفة والخبرات لتوفير عمليات تدقيق عالية الجودة» .

اخبار من بلغاريا

مكتب التدقيق الوطني البلغاري يستضيف مؤتمر حول تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في القطاع العام

في ظل الرئاسة البلغارية لمجلس الاتحاد الأوروبي، نظم مكتب التدقيق الوطني البلغاري مؤتمر رفيع المستوى بشأن «دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في القطاع العام».

شمل المؤتمر مندوبين من ٢٦ جهاز رقابي اوروبي، بالإضافة إلى محكمة المدققين الاوروبية. حيث تبادل المشاركون الخبرات والممارسات الرائدة في تنفيذ مبادئ الحكم الرشيد في القطاع العام مع التركيز على تحسين حياة المواطنين واثبات أن ثقة المواطنين في مكانها.

تم تقسيم المؤتمر إلى أربع مجموعات موضوعية: (١) الاستقلال المؤسسي كعامل أساسي لفعالية الجهاز (٢) الطريق إلى عمليات التدقيق القائمة على القيمة (٣) تحديث القدرات الإدارية للأجهزة العليا للرقابة والتواصل مع أصحاب المصلحة (٤) زيادة ثقة المواطنين. حيث زودت المجموعات المندوبين بمنتدى للنقاش حول الأجهزة العليا للرقابة كمنظمات نموذجية، وممارسات جيدة، والإنجازات والتحديات التي تواجهها.

مكتب التدقيق الوطني البلغاري يحلل قطاع الأغذية العضوية الحيوي

في السنوات الاخيرة، ازداد السعي إلى تحقيق حياة صحية و الاهتمام بالأغذية العضوية. ففي عام ٢٠١٧، اجرى مكتب التدقيق الوطني البلغاري عمليات تدقيق بشأن تطوير الأغذية والمنتجات العضوية والاشراف عليها ومراقبتها.

الإنتاج البيولوجي، وهو نظام مشترك للإدارة الزراعية وصناعة الأغذية، له دور عام مزدوج: ضمان وجود سوق محددة لتلبية طلب المستهلكين على المنتجات العضوية والمساهمة في حماية البيئة ورعاية الحيوانات وتنمية المناطق الريفية. وكان الهدف الرئيسي للتدقيق هو تقديم تقييم مستقل وموضوعي للفروع التشريعية والتنفيذية وتقديم توصيات نحو تحسين هذا القطاع المعاصر و الحيوي.

حلل التدقيق الإنتاج العضوي لإصدار وسحب رخص مراقبة الإنتاج البيولوجي. وعلى وجه التحديد، قيم التدقيق ما يلي:

- الفعالية الإشرافية لموظفي عملية المراقبة.
- الأنظمة التي تحكم الأغذية العضوية في الأسواق التجارية وسلاسل مطاعم الوجبات السريعة وتجار التجزئة على الإنترنت.
- فعالية الاتصالات بين وزاره الزراعة والأغذية، والوكالة البلغارية لسلامة الأغذية وموظفي الرقابة في حالات المخالفات والانتهاكات المحددة.

باستخدام أساليب قياسية ومحددة لجمع البيانات وتحليلها ، مثل أسلوب «الزبون الخفي»، حدد مكتب التدقيق الوطني البلغاري منتجاً عضوياً موجود حالياً في السوق التجاري البلغاري ذو رقم شيفرة يعود إلى مفتش يحمل رخصة مسحوبة. حيث تم اتخاذ إجراء فوري لإزالة المنتج بالكامل. هذا مثال واحد فقط يوضح عدم فعالية حماية المستهلك في مجال إنتاج الأغذية العضوية، وهي مشكلة ترجع في المقام الأول إلى عدم وجود تشريعات.

أدى عدم وجود تدابير تشريعية إلى نقل إدارة المخاطر إلى المستهلكين الذين يشترون الأغذية العضوية من سلاسل مطاعم الوجبات السريعة وعن طريق الإنترنت.

كما وجد التدقيق أيضا ان الناس غير ملمين إلماماً جيداً مقتضيات ملصقات الأغذية العضوية ويجهلون عموماً بكيفية التعرف على هذه الملصقات.

في محاولة لتنشيط الشفافية وإشراك أصحاب المصلحة، نفذ مكتب التدقيق الوطني البلغاري حملة إعلامية لإبلاغ نتائج التدقيق وتثقيف المجتمع بشأن المقتضيات الوطنية لوضع الملصقات.

آفاق جديدة، التحديات - استراتيجية مكتب التدقيق الوطني البلغاري للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢

إعتمد مكتب التدقيق الوطني البلغاري الاستراتيجية التنموية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. واستناداً إلى أفضل الممارسات الدولية إلى جانب أدله «التخطيط الاستراتيجي» و «تقييم احتياجات بناء قدرات الجهاز الاعلى للرقابة» التابعة لمبادرة تنمية الإنتوساي، حدد مكتب التدقيق الوطني البلغاري الجوانب التشغيلية التي تتطلب بذل جهود إضافية للتوافق مع المعايير الدولية للتدقيق، فضلاً عن أفضل ممارسات الحوكمة و الممارسات التنظيمية.

خلال عام ٢٠٢٢، وضع مكتب التدقيق الوطني البلغاري ١٦ هدف استراتيجي تم تجميعها في ثلاثة مجالات ذات أولوية:

- إجراء عمليات تدقيق مستقلة وفعالة وكفؤه للقطاع العام.
- بناء نظام فعال لإدارة الموارد البشرية لضمان حصول الموظفين المؤهلين وذوي الهمة العالية على أعلى درجات النزاهة.
- الاعتراف بمكتب التدقيق الوطني البلغاري كمؤسسة قدوة، تساهم في الحوكمة الرشيدة والمساءلة في القطاع العام ويلبي جميع توقعات أصحاب المصلحة.

تتناول الأهداف الاستراتيجية قضايا مثل تحديث وإدخال إجراءات وأدوات مناسبة في جميع عمليات التدقيق، بناء نظام داخلي لمراقبة الجودة، نشر تقارير التدقيق بشكل ملائم وبلغة واضحة وشاملة تتفق مع احتياجات أصحاب المصلحة، زيادة المشاركة الفعالة في مبادرات مجتمع التدقيق الدولي، تحسين التعاون مع البرلمان ومستخدمي تقارير التدقيق الآخرين، الحفاظ على ثقافة مؤسسية تؤدي إلى تطوير القدرات المهنية للموظف مع تشجيع المساهمات الشخصية في المنظمة.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع
press@bulnao.gevernment.bg

أو زيارة الموقع الالكتروني لمكتب التدقيق الوطني البلغاري على العنوان التالي:
.www.bulnao.government.bg

اخبار من الإمارات العربية المتحدة

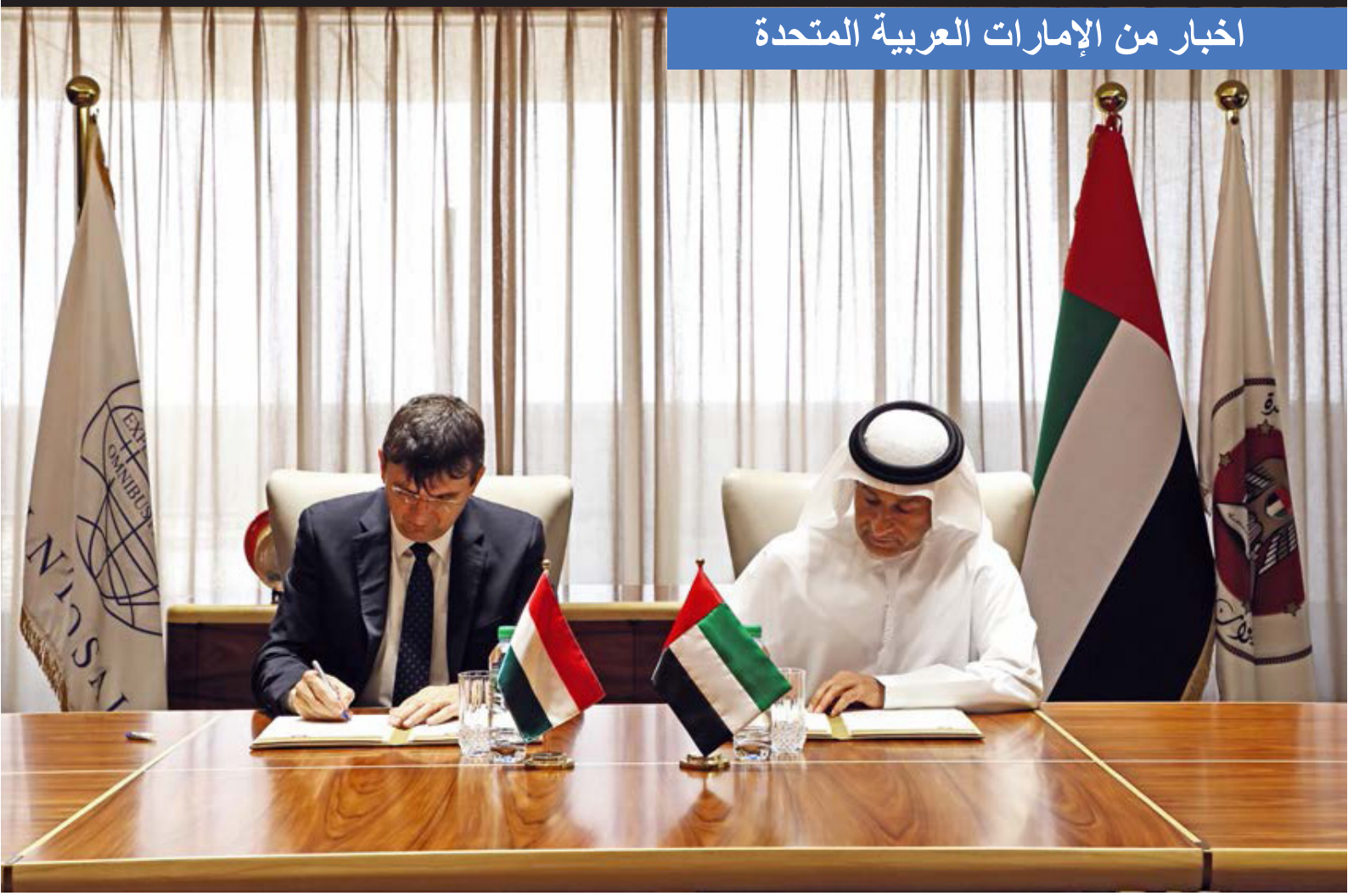

• شارك وفد من ديوان المحاسبة في الإمارات العربية المتحدة، يترأسه معالي الدكتور حارب سعيد العميمي، رئيس الجهاز ورئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي)، في الاجتماع السنوي للجنة السياسة والمالية والإدارة التابعة للإنتوساي الذي عقد في الرياض، المملكة العربية السعودية.

تضمن الاجتماع مناقشة حول تقرير الحساب الختامي الذي قدمه الأمين العام للأنتوساي عن السنة المالية ٢٠١٧، وتقرير الرئيس عن إنجازات الأهداف الاستراتيجية، وتقرير الجهاز الأعلى للرقابة في الإمارات حول المخاطر المحتملة المرتبطة بالمعلومات.

• وقع الجهاز مذكرة تفاهم مع الجهاز الاعلى للرقابة في هنغاريا (في الصورة أعلاه) لتعزيز التعاون في إعداد أدوات تقييم النزاهة لشراء منتجات تكنولوجيا المعلومات وتبادل المعرفة في المجالات الرئيسية للتدقيق المالي للقطاع العام.

• نظم الجهاز ورشة عمل حول التدقيق المعاصر في زمن التقدم التكنولوجي. أبرزت ورشة العمل، التي شملت عدداً من هيئات التدقيق المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتحول الإلكتروني فيها.

اخبار من الباكستان

الجهاز الاعلى للرقابة في الباكستان يعيد التنظيم من أجل دعم تدقيق أكثر فعالية وتناسق وانسيابية

تم مؤخراً إعادة تنظيم الجهاز الاعلى للرقابة في الباكستان لتوفير تغطية تدقيق أكثر فعالية وتنسيق و انسيابية. تم تقسيم تدقيق قطاع الطاقة بين عدة أقسام تدقيق: تدقيق هيئة تنمية المياه والطاقة. والتدقيق التجاري. وتدقيق الجمارك والبترول.

كما تم تقسيم هيئة تطوير المياه والطاقة إلى مكتبين: المدير العام للتدقيق (الموارد المائية) والمدير العام لتدقيق (قطاع الطاقة).

بالإضافة إلى ذلك، أعيد تشكيل مكتب المدير العام لتدقيق (الجمارك والبترول) كمنظمة جديدة. و أصبح الآن المدير العام لتدقيق (البترول والموارد الطبيعية). وقد بذل هذا الجهد لتوحيد وتحسين اعمال التدقيق في قطاعات النفط والغاز والموارد الطبيعية.

تم تعديل صلاحيات هيئة النفط و الغاز و اصبحت مدير عام التدقيق الفيدرالي، المدير العام للجمارك والبترول، مدير عام (CA & E) شمال وجنوب.

كما تحولت اعمال التدقيق المتعلقة بالجمارك إلى المدير العام لتدقيق الإيرادات الداخلية، التي أعيد تصنيفها كمكتب المدير العام لتدقيق الإيرادات والجمارك الداخلية.

يوضح الجدول أدناه بعض التغييرات التنظيمية.

اسم مكتب التدقيق الميداني، الموقع	صلاحيات التدقيق	الصلاحيات الجغرافية
مدير عام (تدقيق الموارد المائية)، لاهور	١٠٧ هيئة	الدولة بأكملها
مدير عام تدقيق (الطاقة)، لاهور	١٥٤ هيئة	الدولة بأكملها
مدير عام تدقيق (البترول والموارد الطبيعية)، لاهور	جميع إيرادات ونفقات منظمات قطاع النفط والغاز	الدولة بأكملها
مدير عام تدقيق (الحكومة الفيدرالية)	إيرادات رئيس مفوضية إسلام آباد	إقليم العاصمة إسلام أباد
مدير عام تدقيق (الإيرادات الداخلية والجمارك)، الشمال والجنوب	جميع وحدات الإيرادات والنفقات التي يتولاها المجلس الفيدرالي للإيرادات، بما في ذلك الإيرادات الداخلية والجمارك	الدولة بأكملها

اخبار من البيرو

الدليل الالكتروني لعمليات التدقيق المشتركة للإنتوساي متاح حالياً، و يبحث عن خبرات

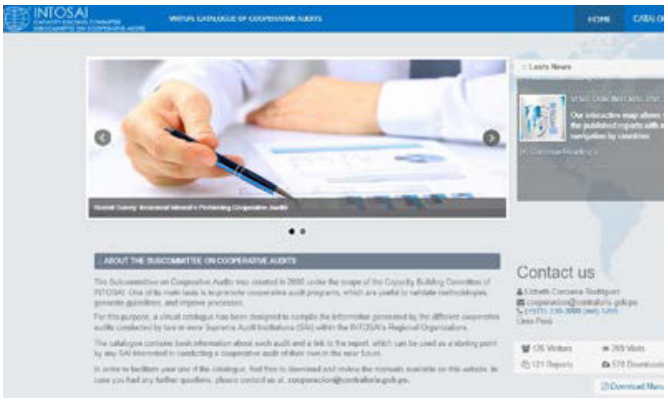

طورت اللجنة الفرعية لعمليات التدقيق المشتركة التابعة للجنة بناء القدرات في الإنتوساي دليل الكتروني ليعمل كمستودع عالمي لعمليات التدقيق المشتركة التي تجري داخل مجتمع الإنتوساي.

يعتبر الدليل، المتاح لجميع أعضاء الإنتوساي، مصدر مرجعي عظيم للأجهزة العليا للرقابة المهتمة بإجراء عمليات التدقيق المشتركة.

ويقدم الموقع العديد من الميزات للبحث في عمليات التدقيق المشتركة (لا يوجب التسجيل)، بما في ذلك:

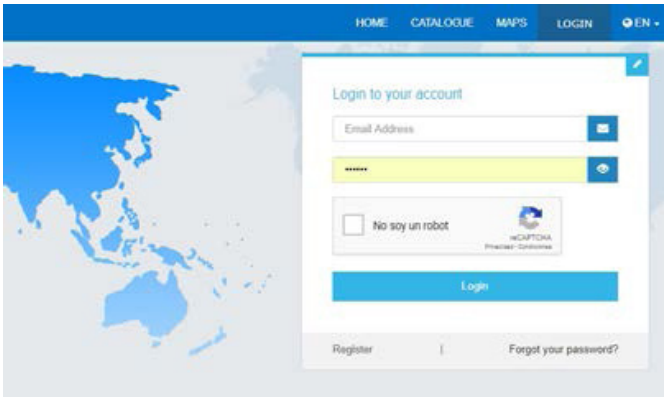

- قدرات البحث المتقدمة من خلال الجهاز الاعلى للتدقيق، التنظيم الإقليمي، السنة، نوع التدقيق، واللغة.
- القدرة على تصفية نتائج البحث باستخدام الكلمات الرئيسة.

في الوقت الراهن، يحتوي الدليل المتوفر على الإنترنت، المتاح باللغتين الإنجليزية والإسبانية، على مئات من تقارير التدقيق المشترك حول مجموعة واسعة من المواضيع، مثل أعمال صيانة الطرق، الالتزامات البيئية، المساكن الشعبية، المساواة بين الجنسين، والمناطق المحمية.

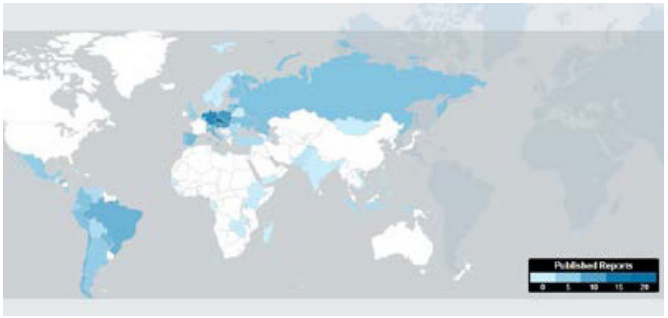

يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة من جميع الدول بإضافة قاعدة البيانات هذه عن طريق تحميل تجارب وتقارير التدقيق المشترك (يجب التسجيل). لا يستغرق الأمر وقتاً طويلاً، وهناك دليل مستخدم للمساعدة في إكمال هذه العملية.

لمعرفة المزيد عن الدليل الكتروني الجديد للتدقيق المشترك، يرجى التواصل مع اللجنة الفرعية لعمليات التدقيق المشتركة التابعة للجنة بناء القدرات على الموقع التالي:

cooperacion@contraloria.gob.pe.

اخبار من بولندا

الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا يكمل تدقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية حول الجاهزية

أعلنت بولندا التزامها بتنفيذ خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ و خطة أهداف التنمية المستدامة، وهي مهمة تتطلب التعاون من الإدارة بأكملها وجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

يفي النموذج الجديد للتنمية في بولندا، المبين في «استراتيجية التنمية المسؤولة» للحكومة، بتوقعات خطة ٢٠٣٠ حيث يقدم وزير التنمية الاقتصادية (ثم وزير المشاريع والتكنولوجيا) الأدوار التنسيقية، ومكتب التدقيق الاعلى في بولندا يرصد العملية عن طريق إجراء تدقيق للأداء.

تم تنفيذ تدقيق «الجاهزية لتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠» في بولندا في الربع الأول من عام ٢٠١٨.

دقق الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا الجاهزية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، التي أجريت ضمن اطار دولي للتدقيق المشترك بناءً على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وضمن نموذج و منهجية واحدة وضعت من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي).

تبين للجهاز الاعلى للرقابة في بولندا انه تم الشروع في اتخاذ إجراءات فعالة لإدماج أهداف التنمية المستدامة في سياسة التنمية الوطنية، بما في ذلك إنشاء هيكل مؤسسي مناسب والقدرة على رصد التقدم المنجز في التنفيذ.

خلص التقرير إلى ان بولندا أحرزت تقدما كبيراً في الاعمال التحضيرية لتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وفي تقارير التدقيق، صاغ الجهاز الاعلى للرقابة عدة ملاحظات، حيث أوصى الجهات الخاضعة للرقابة بمواصلة وتكثيف الإجراءات المتخذة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال وملائم على المدى البعيد، ومثال ذلك:

- تعزيز الشراكات الشاملة.
- الترويج لخطة ٢٠٣٠ ونشر المعلومات بشأن أهداف التنمية المستدامة في مختلف البيئات و الفئات الاجتماعية.
- تعديل المؤشرات الوطنية للقائمة التي اعتمدتها الأمم المتحدة.
- مراجعة التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والمحلي بإنتظام.
- زيادة الوعي بالامتيازات المقدمة للمدن الاقل حظاً.

إقرأ القصة الكاملة عن رحلة الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا في تدقيق الجاهزية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في قسم المقالات الخاصة لهذا العدد.

بقلم بلوكر راجا غوكغوك و ريزا رينوفا توهير، مجلس التدقيق في جمهورية اندونيسيا

التحدي

يمثل اعتماد الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥ علامة فارقة في تاريخ العالم الحديث. ولقد قبلت تقريباً جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (وأقرت معظم الدول) أهداف التنمية المستدامة ضمن اطار السياسة الوطنية.

تحاول مبادرة أهداف التنمية المستدامة التغلب على المشاكل التي تنشأ نتيجة التحديث، وتتضمن الشمولية بالسماح لكل بلد مشارك بوضع مجموعة من الأهداف المحددة.

أحد أهداف التنمية المستدامة الاساسية - لضمان التنفيذ بشكل سليم وفعال - يدعو الجهات الفاعلة في السياسة العامة إلى مراعاه الدقة وحسن التوقيت وتوافر البيانات وموثوقية البيانات.

علاوة على ذلك، في عام ٢٠١٧، أقرت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) بالحاجة إلى قيام الأجهزة العليا للرقابة بمعالجة أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل خلال عمليات التدقيق مع إدراج جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

كيف يمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه؟

التقييم البيئي الاستراتيجي

توجد عدة نظم لقياس الاستدامة، بما في ذلك التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) - وهي أداة تنمي اهتمامات الاستدامة في السياسات. ويركز التقييم البيئي الاستراتيجي، الناتج عن تقييم الأثر البيئي (EIA)، على إنتاج واستخدام التقارير المتعلقة بالآثار البيئية في الخطط والبرامج، وفي نفس الوقت، بينما يدمج في الوقت نفسه المخاوف التي تساور أفراد المجتمع.

يعتبر البعض أن التقييم البيئي الاستراتيجي طريق للتدخل في إندونيسيا، حيث تؤثر المصالح السياسية بشدة على الخطط والسياسات والبرامج في آسيا. ومع ذلك، يحافظ التقييم البيئي الاستراتيجي على نسبة قبول عالية في الحكومات بالمقارنة مع الأدوات الأخرى.

السياسات ذات الصلة

يدعو قرار الأمم المتحدة رقم (٢٢٨/٦٩/A) إلى تشجيع وتعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة من خلال تعزيز الأجهزة العليا للرقابة والتأكيد على أهمية الحفاظ على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يمكن للأجهزة العليا للرقابة، بل ويجب عليها أن تلعب دور مهم في عمليات التدقيق المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، خاصة وأنها تضيف قيمة لصانعي القرار والمواطنين، كما يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة على المساهمة في تتبع التقدم ومراقبة التنفيذ وتحديد مجال التحسين عندما يتعلق الأمر بجهود التنمية المستدامة الوطنية.

تم الاعتراف بشكل أكبر بالتزام الإنتوساي بدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأولويات الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، وهي الأولوية الشاملة (٢)، والتي تسعى إلى المساهمة في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة ضمن سياق جهود التنمية المستدامة لكل دولة ومهام الجهاز الاعلى للرقابة لكل منها.

يتناول المعيار الدولي رقم (٥١٣٠) للانتوساي جهود الاستدامة. والمعيار رقم (٥١٣٠)، «التنمية المستدامة: دور الاجهزة العليا للرقابة»، يشير إلى أن الأجهزة العليا للرقابة تعتبر أساسية في تعزيز التنمية المستدامة خارجياً (الحكومات) وداخلياً (نطاقات التدقيق). ويقترح المعيار (٥١٣٠) أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتركيز عمليات التدقيق على المستويات الاستراتيجية وعلى المؤشرات المستهدفة المفصلة. ويمكن أن يكون استخدام التقييم البيئي الاستراتيجي نقطة دخول مناسبة خاصة أن التقييم البيئي الاستراتيجي يرتبط بإطار عمل المعيار (٥١٣٠) لبناء القدرات والتعلم التجريبي.

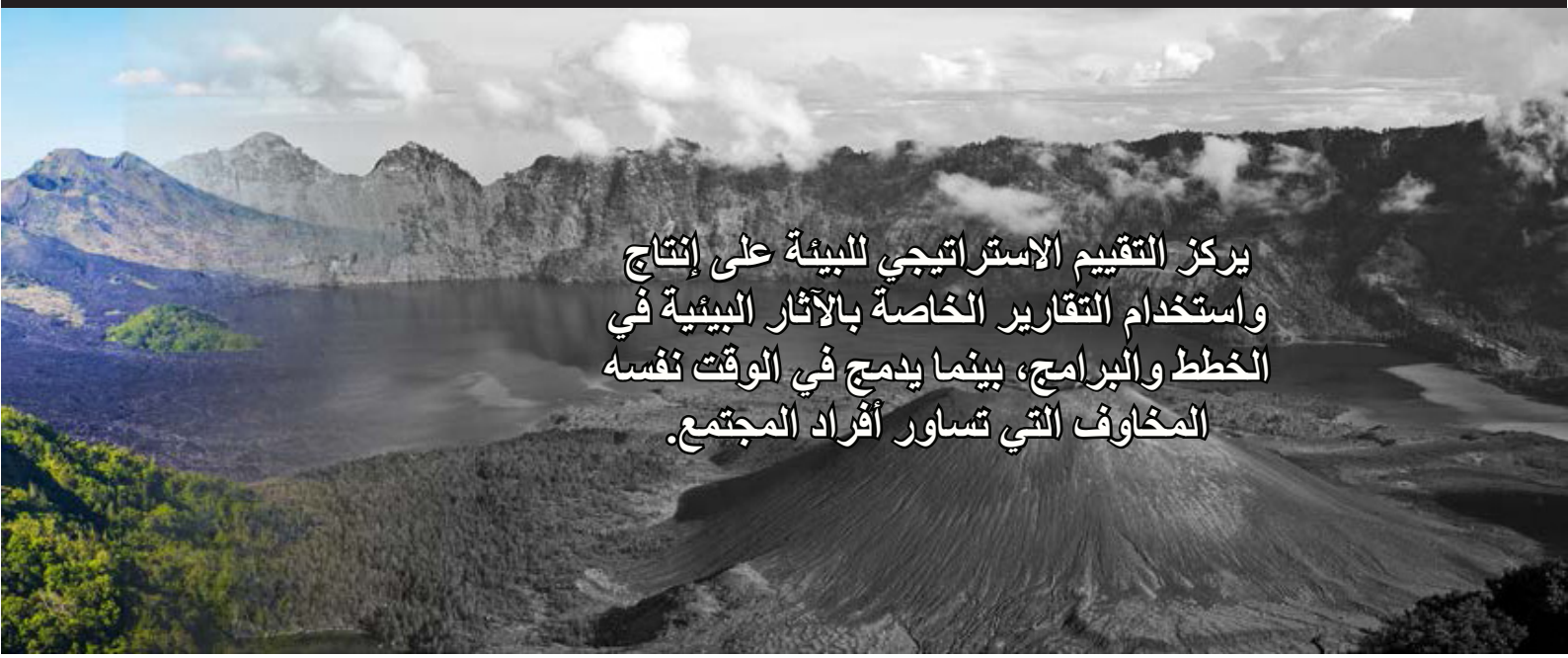

قابلية تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي على عمليات التدقيق المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة

يمكن تعزيز استخدام التقييم البيئي الاستراتيجي لتنفيذ عمليات التدقيق المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وفق المعيار رقم (٥١١٠)، «إرشادات حول إجراء تدقيق أداء من منظور بيئي».

يقترح معيار (٥١١٠) أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإجراء عمليات تدقيق للأداء على البرامج البيئية وتسلط الضوء على المنظور البيئي ضمن البرامج الحكومية. والتمييز بين التأثيرات البيئية و الاجتماعية و الفعالية والكفاءة الاقتصادية يعتبر ميزة في استخدام مجال التقييم البيئي الاستراتيجي المقرون بالقواعد القانونية ذات الصلة كمعايير.

بشكل عام، تتضمن الخطوات المقترحة لتنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي ما يلي:

- تقييم مدى توافر التقييم البيئي الاستراتيجي في عمليات تدقيق الأداء.
- تقييم فعالية وكفاءة التقييم البيئي الاستراتيجي باستخدام الأدوات ذات الصلة.
- اجراء تدقيق متخصص للتقييم البيئي الاستراتيجي.
- تطوير معايير باستخدام التقييم البيئي الاستراتيجي (المنظور البيئي) في تدقيق البيانات المالية الحكومية.

في السياق: إندونيسيا

بدأ تنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي في اندونيسيا رسمياً وفق أحكام (٢٠٠٩/٣٢) بشأن حماية البيئة وإدارتها، والزم المنظمات بأخذ التقييم البيئي الاستراتيجي بعين الاعتبار عند صياغة الخطط والسياسات والبرامج. ويمكن أيضاً إستخدام التقييم البيئي الاستراتيجي لتغيير أو مراجعة الإصدارات السابقة.

بموجب القرار الرئاسي، تم تعديل خطة التنمية متوسطة الأجل لإندونيسيا للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ لتشمل أهداف التنمية المستدامة ووضع خطة عمل وطنية لأهداف التنمية المستدامة، وينطبق الحكم أيضا على الحكومات الإقليمية.

توفر هذه الشروط الأساسية ميزة واضحة لنشر التقييم البيئي الاستراتيجي في إندونيسيا.

قام مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا بإدراج التقييم البيئي الاستراتيجي في تدقيق الاداء و التدقيق المالي، ووضع إطار التدقيق المالي الخاص به ضمن منظور بيئي.

مرتكزات المستقبل

بالنظر إلى الفوائد العديدة التي يوفرها، فإن التقييم البيئي الاستراتيجي - كمدخل لمعالجة التنمية المستدامة وكأداة للتأكيد على أهمية المشاركة في صياغة السياسات - يوفر إمكانيات لا تحصى يمكن أن تؤدي إلى زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة وفي النهاية، تغير عالمي إيجابي.

تحسين عمليات تدقيق الأداء البيئي، و تنمية الاستدامة

تجربة الجهاز الاعلى للرقابة في تايلاند بإستخدام النهج المشترك والتعلم التجريبي

بقلم سيرين فانكاسيم، نائب المراجع العام في تايلند، وسوتي سانترانوراك، مدقق، من كبار الفنيين، مكتب الشؤون الدولية

منذ عام ٢٠٠٥، كان مكتب تدقيق الدولة في مملكة تايلند، الجهاز الاعلى للرقابة في الدولة، مسؤولاً عن بدء عمليات التدقيق البيئي، ويمنح مكتب تدقيق الدولة الأولوية للمسائل البيئية التي تنطوي على التنمية المستدامة. وتصور هذه المقالة النهج ثلاثي المراحل الذي يتبعه مكتب تدقيق الدولة في تنفيذ عمليات تدقيق الأداء البيئي وتنمية الاستدامة الوطنية والعالمية.

المرحلة الأولى: البحوث القائمة

من الناحية التاريخية، قام مكتب تدقيق الدولة بإجراء عمليات تدقيق للأداء البيئي باستخدام مبادئ 3E - الاقتصاد والكفاءة والفاعلية. وقد سعى مكتب تدقيق الدولة، المكلف برصد إمتثال الحكومة للقوانين والقواعد والأنظمة وقرارات مجلس الوزراء بشأن البيئة، إلى تحسين هذا النهج.

بدأت رحلة تحسين عمليات تدقيق الأداء البيئي في عام ٢٠٠٥ عندما قامت المؤسسة الكندية للتدقيق والمساءلة (CCAF)، من خلال برنامج الزمالة والتدريب الداخلي، بدعم مكتب تدقيق الدولة في وضع مفهوم تدقيق بيئي قوي. وخلال هذا المسعى، قدم مكتب المراجع العام في كندا الدعم الإرشادي.

تدعو زمالة المؤسسة الكندية للتدقيق والمساءلة كبار المدققين إلى إكمال التنسيب الذي مدته تسعه أشهر في مكتب تدقيق تشريعي كندي، في حين تسمح برامج التدريب لمدراء الجهاز الأعلى للرقابة بدراسة ممارسات إدارية وتطوير مشاريع استراتيجية أثناء تواجدهم في كندا.

تم اختيار الدكتورة سيرين فانكاسيم، نائب المراجع العام في تايلاند، للمشاركة في برنامج زمالة المؤسسة الكندية للتدقيق والمساءلة، وخلال فترة الزمالة، قامت بإعداد بحث استراتيجي حول «الانتقال إلى التنمية المستدامة: التركيز على التدقيق البيئي».

أكد البحث، وهو خطه تحدد الاستراتيجيات الرامية إلى إدماج القضايا البيئية بشكل كامل في اعمال التدقيق الذي يقوم به مكتب تدقيق الدولة، على تعاون الموظفين على جميع المستويات واستمرار دعم السياسات لتحقيق التنمية البيئية والمستدامة طويلة الاجل.

نفذت الاستراتيجية لأول مرة ضمن اطار تدقيق الأداء البيئي الذي قام به مكتب تدقيق الدولة حول التلوث الضوضائي الناجم عن مطار سوفارنابومي، والذي أثر بشدة على المجتمعات المحلية المجاورة منذ عام ٢٠٠٦.

حيث أفادت المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO)، التي تشرف على عمليات المطار، ان حل معضله ضوضاء المطار يتطلب تحديد المشكلة و إجراءات بديله فعاله من حيث التكلفة للحد من الضوضاء.

شملت الاجراءات المقترحة ما يلي: (١) شراء طائرات أكثر هدوءاً (٢) تخطيط استخدام الأراضي وإدارتها (٣) الحد من الضوضاء (٤) تنقيح الإجراءات والقيود التشغيلية. حيث وضعت المنظمة الدولية للطيران المدني سياسات مرتبطة بكل إجراء ووضعت نظام لجمع الغرامات من الطائرات التي تسبب مشكلة الضوضاء لدفع تعويضات لأفراد المجتمع المحلي المتضررين من الضوضاء.

بدأ مكتب تدقيق الدولة بتقييم الجهود الرامية إلى حل المشاكل المتعلقة بالضوضاء، وشملت أهداف التدقيق تقييم الاجراءات الرامية إلى تخفيف حدة المشاكل التي يواجهها الذين يعيشون بالقرب من المطار المتأثرين بإرتفاع مستويات الضوضاء، تحديد المشاكل و المحددات في التعامل مع آثار الضوضاء، وتقديم توصيات لحل المشاكل.

كشف مكتب تدقيق الدولة عن ثلاث نتائج للتدقيق، في حين تم تعويض الأشخاص المتضررين من ضوضاء المطار، فقد تأخرت هذه المدفوعات كثيراً. وزادت الميزانية المتعلقة بحل مشاكل المجتمعات المحلية القريبة التي تعاني من إرتفاع مستوى الضوضاء زيادة حادة. لم يتم تنفيذ إجراءات لحل مشكلة تلوث ضوضاء المطار.

المرحلة الثانية: تعزيز عمليات تدقيق الأداء البيئي

في عام ٢٠١٠، قدم البنك الدولي منحه لتطوير مكتب تدقيق الدولة. وتم إختيار مكتب تدقيق الدولة تدقيق الأداء البيئي كمجال للتحسين وطلب الدعم الأكاديمي و الفني من المكتب التدقيق الوطني في استونيا.

بعد ذلك، إستضاف مكتب تدقيق الدولة حلقة عملية دولية حول التدقيق البيئي، حيث شارك موظفو مكتب التدقيق الوطني في استونيا الخبرات وأفضل الممارسات في التعرف على مفاهيم التنمية المستدامة وفهمها، فضلاً عن تنفيذ تدقيق الأداء البيئي.

بدعم تمويلي من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي ومساعدة المتخصصين من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) والمنظمة الأسيوية للأجهزة العليا للرقابة (الاسوساي)، نسق مكتب تدقيق الدولة «لقاء التخطيط لتنفيذ تدقيق بيئي إقليمي مشترك حول قضايا المياه » ، والذي يركز على إدارة حوض نهر الميكونغ.

حيث كان لقاء عام ٢٠١٢ بمثابة الخطوة الأولى نحو تطوير وتنفيذ نهج تدقيق للأجهزة العليا للرقابة المشاركة (السلطة الوطنية للتدقيق في مملكة كمبوديا، و هيئة تدقيق الدولة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مكتب تدقيق الدولة في تايلاند، ومكتب تدقيق الدولة في فيتنام). و قدم مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا وإدارة التدقيق الوطنية في ماليزيا قاعدة معرفية لهذا التدقيق المشترك.

وكان هدف التدقيق - ضمان الإدارة الجيدة للمياه و الموارد الطبيعية المتعلقة بالمياه داخل حوض نهر ميكونغ وإستخدامها على نحو مستدام ومنصف - جريء ولكنه ناجح. وشكلت حكومات الدول الواقعة على حوض النهر ممارسات مشتركة لإدارة المياه العابرة للحدود.

تم تبادل خبرات التدقيق المتراكمة لدى مكتب تدقيق الدولة (النهج الاستراتيجي التعاوني والتعلم التجريبي للتدقيق المشترك) بين الاجهزة العليا للرقابة، واستخدمت الملاحظات لزيادة تحسين وتعزيز عمليات تدقيق الأداء البيئي.

المرحلة الثالثة: إنشاء مكتب تدقيق بيئي

أسس مكتب تدقيق الدولة في عام ٢٠١٧ مكتب تدقيق بيئي للتركيز على عمليات تدقيق الاداء و الآثار البيئية. ويقوم مكتب التدقيق البيئي بمراجعة العقود و الامتيازات و المشاريع و الدراسات و يقدم توصيات بشان البرامج الحكومية التي يمكن ان تسبب الاضرار البيئية. حيث أن لدى مكتب التدقيق البيئي أيضاً القدرة على تطبيق عمليات تدقيق الالتزام لمراجعة إمتثال الكيانات الخاضعة للتدقيق لإجراءات مكتب التدقيق البيئي التي أوصى بها والالتزامات البيئية الدولية.

يعد تطوير عمليات تدقيق الأداء البيئي في محاولة للتحضير لتدقيق أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية وفي طليعة مهمة مكتب تدقيق الدولة.

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فإن أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة تمتلك تركيزاً بيئياً أو تتناول استدامة الموارد الطبيعية.

مع وجود أكثر من ٨٦ هدف يتعلق بالاستدامة البيئية، وكل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لديها واحده على الأقل من هذه الغايات، يواصل مكتب المراجع العام تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في محاولة لتطوير عمليات تدقيق مستقبلية للأداء البيئي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

للحصول على قائمة كاملة بالمراجع، يرجى الاتصال بمكتب تدقيق الدولة في مملكة تايلند.

هل نحن مستعدون؟

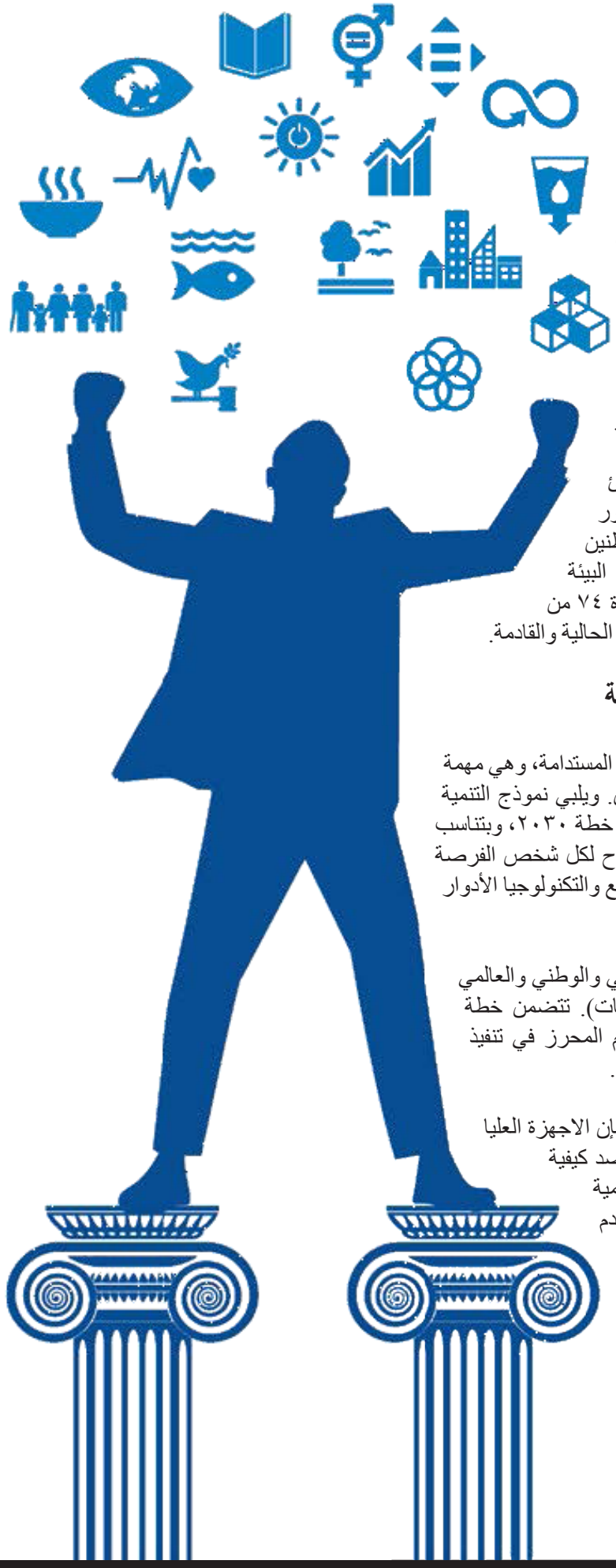

تجربة الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا في تدقيق الجاهزية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

بقلم بياتا بلشيك نوفاك، المستشار الاقتصادي، ومارزينا راجزيوسكا، المستشار الفني، المكتب الأعلى للرقابة في بولندا

«تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠» هو برنامج الأمم المتحدة للإجراءات التي تحدد نموذج التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأن التنمية المستدامة، وهي عملية تحول، تلبي احتياجات الجيل الحالي دون التقليل من فرص التنمية للأجيال القادمة.

يصنف دستور جمهورية بولندا التنمية المستدامة ضمن أهم المبادئ الوطنية ويلزم التنفيذ الوطني للمفهوم. وتدعو المادة الخامسة من الدستور البولندي إلى ضمان استقلالية المنطقة ونزاهتها وضمان حريات المواطنين وحقوقهم وأمنهم. و تطالب بالحفاظ على التراث الوطني وحماية البيئة الطبيعية وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة. وفي نفس الوقت، تطلب المادة ٧٤ من السلطات العامة إتباع سياسات تهدف إلى ضمان الأمن البيئي للأجيال الحالية والقادمة.

الحاجة إلى التعاون الوطني، مشاركة الجهاز الاعلى للرقابة

أعلنت بولندا التزامها بتنفيذ خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وهي مهمة تتطلب تعاون من الإدارة بأسرها وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويلبي نموذج التنمية الجديد لبولندا، المبين في استراتيجية الدولة للتنمية المسؤولة، توقعات خطة ٢٠٣٠، وبتناسب مع رؤية الأمم المتحدة التي تركز على عالم خال من الفقر حيث تتاح لكل شخص الفرصة للاستفادة من التنمية، و يقدم وزير التنمية الاقتصادية ثم وزير المشاريع والتكنولوجيا الأدوار التنسيقية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تعترف خطة ٢٠٣٠ بمسؤولية كل دولة بالتنفيذ على المستوى الإقليمي والوطني والعالمي (مع مراعاة مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية والأولويات). تتضمن خطة ٢٠٣٠ أيضاً إجراءات متابعة ومراجعة لرصد المساءلة عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإضافة القيمة و المنافع على حياة المواطنين.

في حين أن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تنفذ من قبل الحكومة، فإن الاجهزة العليا للرقابة، ضمن حدود صلاحياتها وأولوياتها، يجب أن تركز على رصد كيفية وفاء السلطات الحكومية بالالتزامات الوطنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، و يشارك الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا في دراسة هذا التقدم بإتباع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وتحديداً المعيار رقم (٥١٣٠): «دور الاجهزة العليا للرقابة» والمعيار رقم (١٢): «قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة - إحداث الفرق في حياة المواطنين».

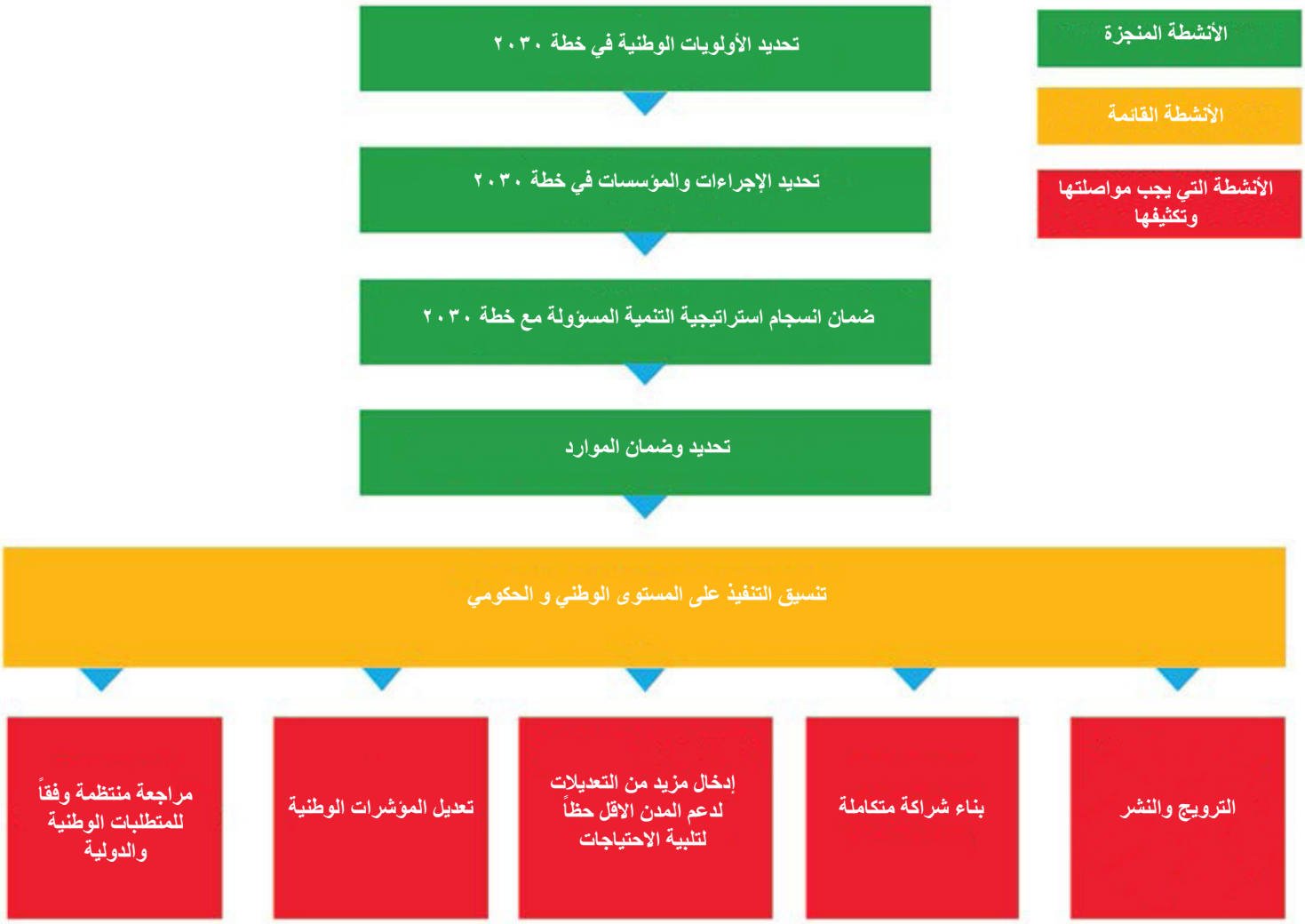

الشكل ١: المكتب الأعلى لتدقيق الأداء في بولندا للجاهزية الوطنية لتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة لأهداف عام ٢٠٣٠ـ لمحة سريعة.

قام الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا في أوائل عام ٢٠١٨ بتنفيذ التدقيق على «جاهزية تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠». وباستخدام إطار التدقيق الدولي المشترك المبني على المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ونموذج ومنهجية واحدة وضعتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي)، قام الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا بتدقيق ما إذا كان نموذج التنمية في بولندا، المبين في «استراتيجية التنمية المسؤولة» في الدولة، يلبي توقعات خطة ٢٠٣٠ وجاهزية الإدارة الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفقاً للنتائج التي توصل إليها الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا، تم البدء في اتخاذ إجراءات فعالة على المستوى الوطني (١) دمج أهداف التنمية المستدامة في سياسة التنمية الوطنية (٢) بناء هيكل مؤسسي مناسب (٣) الإستعداد لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تتضمن الاستراتيجية الوطنية لبولندا أهدافاً تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. أقامت الحكومة شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل المشاركة في إدارة عمليات التنمية و إيجاد أساليب تنفيذ مشتركة. وعلاوة على ذلك، اتخذت إجراءات لاختيار مؤشرات لقياس هذه الجهود. كما تم دمج الاستراتيجية الوطنية مع الإطار المالي الوطني. كانت الإجراءات المتخذة متوافقة مع نهج الحكومة بأكمله ومع مبدأ الخطة الذي يقضي بالا يتخلف أحد عن الركب.

وخلال التدقيق، بينت البحوث أمثلة على الممارسات الجيدة المطبقة في الدول الأخرى - الممارسات التي أدت إلى نتائج ايجابية - مثل توسيع نطاق النهج المتكامل محلياً من خلال الإدراج الاختياري للأنشطة التي تقوم بها الحكومة المحلية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة الوعي العام بأهداف التنمية المستدامة.

في تقارير التدقيق، صاغ الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا عدة ملاحظات للكيانات التي خضعت للتدقيق حيث أوصى بمواصلة وتكثيف الإجراءات المتخذة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال و متناغم على المدى البعيد، مثل:

- تعزيز الشراكة الاجتماعية - المؤسسية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للوصول إلى أوسع مجموعة ممكنة من أصحاب المصلحة.
- ترويج (بما في ذلك على المواقع الالكترونية للوزارات والدوائر الحكومية) خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة لمختلف البيئات والفئات الاجتماعية.
- دعم تعديل المؤشرات الوطنية لقائمة المؤشرات التي اعتمدتها الأمم المتحدة لتسهيل قياس التقدم المحرز.

• مراجعة التقدم المحرز بشكل مستمر ومنتظم (على الصعيدين الوطني والمحلي) لأضافه قيمة من خلال الحفاظ على إهتمام المجتمع بالتنمية المستدامة و تكوين الأساس للتوصيات المتعلقة بالإجراءات الضرورية المطلوبة على مختلف المستويات.

• تعزيز الأنشطة الإعلامية حول الاختيارات المقدمة للمدن المتوسطة الحجم التي تفتقد الى الدور الاجتماعي والاقتصادي لتحفيز الاهتمام بالتخطيط والتطبيق للحصول على الدعم. حيث يجب إجراء تعديلات إضافية لهذه المدن (بالنظر إلى البرامج المتاحة وأموال الميزانية، ووفقاً للأسباب المسببة لخطر التدهور، وتقديم حوافز لزيادة فرص هذه المدن تدريجياً في التنافس على الموارد المالية).

الخاتمة

أعلنت بولندا التزامها بتنفيذ الأهداف العالمية وقدمت تقريرها الأول حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨، تتماشى ملاحظات الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا مع القضايا الهامة التي أثيرت في أحدث إعلان وزاري، مثل:

• يجب تسريع سرعة التنفيذ، وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لزيادة الوعي بخطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات.

• من الضروري زيادة الالتزام بالشراكة والتعاون.

• إن دور المراجعة الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمراً بالغ الأهمية - دمج القيادة العليا، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، وإشراك السلطات المحلية.

• ينبغي تطوير القدرة الوطنية لمراقبة تنفيذ التنمية المستدامة.

لمزيد من المعلومات حول تدقيق «جاهزية لتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠»، يرجى الاتصال بالجهاز الاعلى للرقابة في بولندا. التقرير الكامل متاح أيضاً على موقع الإنتوساي الإلكتروني على العنوان التالي:

http://www.intosai.org/about-us/sdgs-sais-and-regional.html

المراجع

القرار A/RES/٧٠/١ تحويل عالمنا: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة خلال قمة التنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك في ٢٥ أيلول عام ٢٠١٥.

تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك. الأمم المتحدة، ١٩٨٧:

http://www.exteriores.gob.es/Portal/es/PoliticaExteriorCooperacion/Desarrollosostenible/Documents/Informe%20Brundtland%20(En%20ingl%C3%A9s).pdf

دستور جمهورية بولندا تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٧ (O.J. ، في ١٦ تموز ١٩٩٧، رقم ٧٨ ، البند ٤٨٣).

القرار رقم (٨) الصادر عن مجلس الوزراء في ١٤ شباط ٢٠١٧ بشأن اعتماد استراتيجية التنمية المسؤولة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠ بما في ذلك المنظور الخاص به حتى عام ٢٠٣٠ (M.P من عام ٢٠١٧ البند ٢٦٠). و استراتيجية التنمية المسؤولة متاحة على:

http://prawo.sejm.gov.pl/isap.nsf/download.xsp/WMP20170000260/O/M 20170260.pdf

قام وزير المشاريع والتكنولوجيا بتنسيق عملية تنفيذ خطة ٢٠٣٠ منذ ٩ كانون الثاني ٢٠١٨. وفي السابق، ومنذ ١٥ أذار ٢٠١٦، كانت المؤسسة التي تقوم بتنسيق سياسة التنمية الوطنية في سياق تنفيذ أحكام خطة ٢٠٣٠ هي وزارة التنمية الاقتصادية.

يقدم معيار ٥١٣٠ نظرة عامة على مفهوم التنمية المستدامة ويتضمن إرشادات عملية للأجهزة العليا للرقابة بكيفية دمج التنمية المستدامة في أعمال التدقيق التي تقوم بها. وقد نشرت على:

http://www.intosai.org/en/issai-executive-summaries/detail/detail/News/issai-5130-sustainable-development-the-role-ofsupreme-audit-institutions.html

وفقا للمعيار ١٢، تعمل مكاتب التدقيق العليا من أجل أضافة قيمة إلى المجتمع واحداث فرق في حياة المواطنين. وقد نشرت على:

http://www.intosai.org/en/issai-executivesummaries/detail/detail/News/issai-12-the-value-and-benefits-ofsupreme-audit-institutions-making-a-difference-to-the-lives-o.html

تقارير التدقيق الموجهة إلى وزير المشاريع والتكنولوجيا وإلى وزير الاستثمار والتنمية (باللغة البولندية) والتقرير النهائي حول جاهزية تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في بولندا (باللغة الإنجليزية) نشرت على الموقع الالكتروني للمكتب الأعلى للتدقيق في بولندا:

https://www.nik.gov.pl/aktualnosci/przeksztalcamy-naszswiat-dla-zrownowazonego-rozwoju.html
https://bip.nik.gov.pl/kontrole/PKAP/7114/

تنفيذ أهداف التنميةالمستدامة في بولندا. التقرير الوطني ٢٠١٨ - اعتمد مجلس الوزراء الوثيقة في ٥ حزيران ٢٠١٨ وقدمت في الدورة الوزارية لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز ٢٠١٨. والتقرير متاح باللغة الإنجليزية على:

https://www.mpit.gov.pl/media Poland_VNR_20180615.pdf/58470/

اجتماع أعضاء لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية لمناقشة التقدم المحرز، وسبل المضي قدماً

إستضاف ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية الاجتماع الخامس عشر للجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الرياض، حيث اجتمع الأعضاء من أجل الاجتماع السنوي للجنة.

تقود لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية الجهود في إطار الهدف (٤) من الخطة الاستراتيجية للإنتوساي وتهدف إلى تنظيم وإدارة الإنتوساي بطرق تعزز ممارسات العمل والحوكمة الاقتصادية والكفؤة والفعالة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب مع الحفاظ على الاهتمام اللازم للاستقلال الإقليمي والتوازن والنماذج والنهج المختلفة لأعضاء الاجهزة العليا للرقابة.

رحب معالي الدكتور حسام العنقري، رئيس ديوان المراقبة العامة، بالمشاركين في اجتماع أيلول عام ٢٠١٨، والذي يضم رئيس مجلس الإدارة (الإمارات العربية المتحدة) والنائب الأول للرئيس (الاتحاد الروسي)، رؤساء لجان أهداف الإنتوساي: لجنة المعايير المهنية (البرازيل)، لجنة بناء القدرات (جنوب أفريقيا) ولجنة تبادل المعرفة (الهند)، الأمانة العامة (النمسا)؛ الرئيس السابق لمجلس الإدارة (الصين)، رئيس مبادرة تنمية الإنتوساي (النرويج)، ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة المسؤول عن المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية (الولايات المتحدة الأمريكية - مكتب المساءلة الحكومي) - والذي أشاد الدكتور العنقري بمساهماتهم الثابتة والمستمرة.

أشار الدكتور العنقري، الذي دعا المشاركين في الاجتماع إلى المساهمة في الحوار البناء حول القضايا التي تواجه الإنتوساي وأعضائها، الى «استمرار لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية والأمانة العامة للإنتوساي في رصد تنفيذ خطة الإنتوساي الاستراتيجية والمبادرات ذات الأولوية المشتركة».

تطرقت الدكتورة مارجيت كراكر، الأمين العام لمنظمة الإنتوساي، في تقريرها إلى ثلاث قضايا رئيسة هي: مشروع النظام المالي والقواعد المالية للإنتوساي، مشروع النظام الأساسي للإنتوساي؛ والشؤون المالية للإنتوساي، بما في ذلك البيانات المالية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، والأداء الفعلي للميزانية لعام ٢٠١٨، والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

قدم السيد فيكتور هارت، الذي يمثل لجنة المعايير المهنية، انجازات اللجنة في عام ٢٠١٨، وتناول بالتفصيل مختلف الأهداف الاستراتيجية والإجراءات المتخذة.

أكد السيد هارت الحاجة الى تعزيز تنفيذ المعايير واعتمادها وارجاع اي مشاكل او قضايا الى عملية الإعدادات القياسية. وأشار إلى ان الإنتوساي، في مجملها، هي المسؤولة عن تبني المعايير وانه بإمكان لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية (وأعضاءها) المساهمة في تحقيق هذه المسؤولية.

طلب الدكتور العنقري أن تقوم لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية بالعمل مع مبادرة تنمية الإنتوساي لوضع خطة تشغيلية لتحقيق هذا الهدف.

أكد رئيس لجنة بناء القدرات التابعة للانتوساي والمراجع العام في جنوب افريقيا، السيد كيمي ماكويتو، على التعاون الجيد بين رؤساء لجان أهداف الإنتوساي.

شدد السيد ماكويتو على استمرار التركيز على الأولويات المشتركة، بما في ذلك الدعوة إلى استقلال الجهاز الاعلى للرقابة ودعمه، تقاسم رؤية تنمية القدرات، تعزيز الاحتراف من خلال فرق عمل الإنتوساي وأدواتها، والحفاظ على استخدام إطار قياس أداء الجهاز الاعلى للرقابة وتشجيعه.

قدم السيد أندرو لانجستيتش، الذي يمثل لجنة تبادل المعرفة، تقرير موجز عن آخر اجتماع للجنة و الذي عقد في كمبالا، أوغندا، في شهر آب. وأشار إلى ان جميع لوحات المعلومات قد تم تحديثها بناءً على التقدم الذي أحرزته فرق العمل التابعة للجنة تبادل المعرفة.

قدم الدكتور محمد الحبيب، من ديوان المراقبة العامة السعودي، لمحة عامة عن أنشطة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية التي قامت بها مؤخراً وقدم تقرير الأداء والمساءلة الأول على الإطلاق لمنظمة الإنتوساي - والذي يسعى إلى الحصول على توصية اللجنة لتقديم تقرير الأداء والمساءلة إلى مجلس الإدارة في شهر تشرين الثاني. وتشمل القضايا الرئيسة التي ينظر فيها مجلس الإدارة ما يلي:

- التأكيد المستمر على تعزيز استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠.
- دعم إطار عمل الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية و منتدى التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي.
- الاعتراف بإنجازات وأهمية واحتياجات هيئات الإنتوساي الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بالاتصالات والموارد والتكنولوجيا.

وافقت اللجنة بالإجماع على تقديم تقرير الاداء و المساءلة الخاصة بالإنتوساي لموافقة مجلس الادارة.

اطلع الدكتور العميمي المشاركين بآخر مستجدات اللجنة الاشرافية المعنية بالقضايا الناشئة، حيث أكد على هدف اللجنة المتمثل في الحصول على عضويه الإنتوساي (من خلال البوابة الالكترونية للجنة تبادل المعرفة) لتحديد القضايا الناشئة وتقديم معلومات عن التقدم المحرز قبل إمتثال اللجنة إلى مجلس إدارة الإنتوساي.

أشارت الدكتورة كراكر الى أن «جميع القضايا الناشئة المدرجة في تقرير اللجنة الاشرافية المعنية بالقضايا الناشئة مهمة جداً، ويجب التأكيد عليها في الإنتوساي. علاوة على ذلك، يجب تناول هذه القضايا في ندوة الإنتوساي / الأمم المتحدة وغيرها من اللقاءات لأنها تتعلق أيضاً بهدف التنمية المستدامة (١٦)».

أضافت الدكتورة كراكر، «يجب إحراز تقدم في القضايا الناشئة والإجراءات المتخذة في المستقبل لتعزيز استقلالية الجهاز الاعلى للرقابة، بالإضافة إلى مكافحة الفساد الدولي، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة وغسيل الأموال».

أعرب السيد دودارو عن تقديره للدكتور العميمي واللجنة الاشرافية المعنية بالقضايا الناشئة على جهودهم، ولا سيما الاهتمام الذي أولته لتأثير التكنولوجيا على المتخصصين في التدقيق. واقترح أن تعمل الإنتوساي بشكل وثيق مع مجموعات العمل القائمة لمعالجه القضايا الناشئة في نطاق إختصاصها، وإقترح أيضا إنشاء مجموعة عمل جديدة تابعة للإنتوساي تركز على القضايا الناشئة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والآثار المحتملة على المتخصصين في التدقيق.

> تضمن إجتماع لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية موافقة اللجنة على تقرير الأداء والمساءلة الأول على الاطلاق لمنظمة الإنتوساي الذي يسلط الضوء على القضايا الرئيسة التي ينظر فيها مجلس إدارة الإنتوساي.

تم اختتام اجتماع لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية بآخر مستجدات مبادرة تنمية الإنتوساي و مجلة الإنتوساي للرقابة المالية الحكومية.

ناقش السيد مارتن الدكروفت من مبادرة تنمية الإنتوساي الأولويات الاستراتيجية للمنظمة، بما في ذلك التحولات الاستراتيجية لزيادة التأثير والاستدامة.

اطلع رئيس المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية، السيد جيمس-كريستيان بلوكود المدير الإداري لمكتب التخطيط الاستراتيجي والاتصال الخارجي في مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي، أعضاء لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية على آخر خطط ومبادرات التحديث في المجلة، بما في ذلك إطلاق الموقع الالكتروني المعاد تصميمه، الذي يوفر تجربة أكثر تفاعلاً و استجابة للمستخدم. وعبرت اللجنة عن شكرها لفريق التحرير لنشر المعلومات القيمة المتعلقة بالتدقيق في جميع انحاء العالم.

في كلمته الختامية، شكر الدكتور العنقري جميع الحاضرين على مشاركتهم في اجتماع لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية في الرياض، وفتح الباب أمام الاتصالات المستقبلية من خلال دعوة الأعضاء لتقديم تعليقاتهم حول اي قضية.

الإنتوساي تتعاون و تتشارك مع الشركاء الرئيسيين في المنتدى السياسي رفيع المستوى

تعاونت الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة مع الأمم المتحدة والممثلين الدائمين لكل من النمسا وكندا لدى المنظمة لتنسيق مناقشات المائدة المستديرة كجزء من المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

شاركت الدكتورة مارغيت كراكر، الأمين العام لمنظمة الإنتوساي، إلى جانب المندوبين رفيعي المستوى من الاجهزة العليا للرقابة، والأمم المتحدة، والسفراء، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني والبرلمان الوطني، في مناقشة فعالة ركزت على الإنجازات في مجال جاهزية الحكومة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد وفر هذا اللقاء رؤى حيوية في مختلف المنهجيات التي يتبعها الجهاز الاعلى للرقابة في تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

افتتحت الدكتورة كراكر اجتماع قيادات الاجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة الذي نظمته مبادرة تنمية الإنتوساي والأمم المتحدة. وقد عزز الاجتماع تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في الجهاز الاعلى للرقابة على خلفية برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي و لجنة تبادل المعرفة التابعة للانتوساي و « تدقيق أهداف التنمية المستدامة»، الذي يدعم أكثر من ٧٠ جهاز رقابي في جميع انحاء العالم لتنفيذ عمليات تدقيق الأداء المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. حيث أن الأجهزة العليا للرقابة المشاركة قدمت التجارب و شرحت المنهجيات المتنوعة بينما راعت ترابط السياسات وشمولها وفرص بناء القدرات ومختلف توقعات أصحاب المصلحة.

ناقشت الدكتورة كراكر ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السيد ليو زنمين، المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي سيقام في العام القادم، وهو تبادل لتعميق العلاقات القوية القائمة بالفعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الإنتوساي.

ومع تركيز المنتدى السياسي رفيع المستوى التالي على الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة، فان الهدف (١٦,٦) «تطوير أجهزة فعالة ومساءلة وشفافة على جميع المستويات» له اهمية خاصة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة.

لقاء تعاون لجنة بناء القدرات في الإنتوساي و الدول المانحة يسعى إلى «توسيع الدائرة»

السيد جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة. «نحن نعيش في مجال المعرفة، ونحن لا نتميز إلا بشعبنا. نحن انعكاس للناس الذين نقوم بتوظيفهم».

كان التركيز الأساسي لإجتماع لجنة بناء القدرات المشتركة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة واللجنة التوجيهية للدول المانحة للانتوساي هو الناس، ومواضيع مثل «إلهام وتشجيع الاخرين، « و» وضع الناس أولاً، « و « إلى الامام معا،» نقلت بوضوح هذا الفكرة.

بعد كل شيء، بناء القدرات لا يتعلق فقط بالمنظمة. الاستثمار في الموظفين أمر ضروري للنمو - للفرد، وكذلك للفريق. ولكن، هل نحن حقاً نصل إلى الجميع ؟

وقد طرح السيد جان فان شالكويك، المدير التنفيذي للجهاز الاعلى للرقابة في جنوب افريقيا، هذا السؤال بالذات على نحو ١٠٠ مشارك تقريباً - الذين يمثلون الاجهزة العليا للرقابة والمنظمات الشريكة - والذين اجتمعوا في الكويت في شهر أيلول لمناقشة بناء القدرات وآليات الدعم والتنمية.

كان الحوار والردود متنوعة مثل تنوع مجتمع الإنتوساي - وهو التنوع الذي يوفر فرص للتشارك والتعلم من بعضنا البعض.

إن كشف النتائج في أحدث تقرير لتقييم أداء الجهاز الاعلى للرقابة، وتحليل أبعاد إدارة الموارد البشرية، وأساليب العصف الذهني لتدريب الموظفين، وتعاون النظراء، والبحث عن وجهات نظر مختلفة حول تنمية القدرات، كان في قلب العروض والمناقشات الجماعية الديناميكية التي تتناول القدرات خلال اللقاء الذي استمر أربعة أيام.

حدد المتحدث الرئيسي، السيد ينس واندیل، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، عدة جوانب لتعزيز رأس المال البشري، بما في ذلك زيادة مشاركة الموظفين وبناء الثقة.

كما شدد أيضا على إن بناء القدرات الداخلية للتغيير أمراً بالغ الأهمية للتنقل بين التهديدات والفرص الخارجية، وشدد على أن فعالية الموظفين في المشاركة تؤثر تأثيراً إيجابياً على الإنتاجية.

تحدثت السيدة يوسادور غاي، المراجع العام في ليبريا، إلى الجمهور عن الجهود التي تبذلها منظمتها لزيادة الإنتاجية من خلال إجراءات بسيطة، مثل ترسيخ الشعور بالفخر في أداء المدققين.

وقالت «نشدد على إن أعمال التدقيق ليست مجرد عمل، بل هي مهنه».

أشار المراقب المالي و المراجع العام للجهاز الاعلى للرقابة الكيني السيد ادوارد وكو انه قد يتأثر تعزيز قدرات الموظفين أيضاً بالقيادة، وقال ان القيادة عنصر حاسم في تطوير الموظفين وتنمية القدرات، ويجب إعتبارها رحلة طويلة الأجل.

حيث تتطلب الرحلة مشاركة فعالة.

أبرز السيد واندیل الحاجة إلى التغير لكي نصبح أكثر انتهازية عندما يتعلق الأمر بالتصدي للتحديات الجديدة في مجال تحسين القدرات.

و أضاف «تحديد الاحتياجات فقط لا يحدث أي تغيير. إنما يحدث التغير عندما تلبي الفرصة الاحتياجات».

"نحن نعيش في مجال المعرفة، ونحن لا نتميز إلا بشعبنا. نحن انعكاس للناس الذين نقوم بتوظيفهم".

السيد جين دودارو
المراقب العام للولايات المتحدة

وتشير المناقشات الثرية وجلسات الأسئلة والأجوبة السديدة والثاقبة إلى ان التغيير الإيجابي يمكن أن يحدث سواء بشكل فردي أو كمنظمة أو كمجتمع محلي. ولكن، كل شيء يبدأ مع الناس.

قال السيد كيمي ماكويتو، المراجع العام في الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب افريقيا، «علينا أن نذكر أنفسنا بأنه بدون الناس لن يكون هناك جهاز أعلى للرقابة، ولا الإنتوساي للتحدث عنهم».

مؤتمر رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة يحتضن المطالب و التغيرات الرقمية

بقلم تشاك يونغ، المدير الإداري، مكتب الشؤون العامة، مكتب المساءلة الحكومي الامريكي

العصر الرقمي على مقربة منا. وقد سمي أكبر ثورة في المعلومات منذ ظهور المطبعة. ولكن كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة ان تتكيف؟

ستانلي ماكريستال، المتقاعد من الجيش الامريكي ذكر بصراحة، «أنه لا يوجد مجال لتجنب واقع عصر المعلومات. حيث تتجلى آثاره بشكل مختلف في مختلف القطاعات، ولكن دوافع السرعة و الترابط ستؤثر فينا جميعاً. والمنظمات التي تواصل استخدام أدوات القرن العشرين في بيئة اليوم المعقدة تفعل ذلك على مسؤوليتها الخاصة ».

وقد اعترف منظمو المؤتمر الحادي والعشرين لرابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة الذي عقد في شهر آب في كوينزلاند، أستراليا، بهذا التحدي - لكل قطاع من قطاعات المجتمع، بما في ذلك كل جهاز أعلى للرقابة - ونظموا المؤتمر حول موضوع «إحتضان المستقبل الرقمي».

قدم العديد من القادة من مختلف القطاعات نصائح عملية واستراتيجيات طويلة الأجل بشان أفضل السبل لمواجهه التحدي المتمثل في التكيف مع مستقبل رقمي.

و أدرك أكثر من ٦٠ مشارك يمثلون ١٩ عضواً من الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الشريكة انه لا يوجد بلد واحد، ولا حكومة واحدة في منطقة المحيط الهادئ، يمكن أن يواجه تحديات العصر الرقمي لوحده، ولكن يجب ان يعملوا جميعاً معاً من خلال تقاسم التحديات و الحلول.

أضاف اندرو بيرن، مساعد الوزير الاول في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الاسترالية، قسم الطاقة الناعمة والاتصالات والمنح الدراسية: «إنه يتطلب منا أن نكون مبدعين وخلاقين وعمليين أيضاً».

وكان هناك تركيز خاص على الجانب العملي، ولا سيما التطبيق العملي لاستخدام الأدوات الرقمية لجمع البيانات وتحليلها، ولم تكن دول جزر المحيط الهادئ الكبيرة فقط التي ناقشت معالجة هذه القضايا.

وصف تيرينس سو، الجهاز الأعلى للرقابة في ساموا، الكيفية التي أمضى بها مكتبه ثماني سنوات في زيادة القدرات والأدوات اللازمة لعمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

قال المتحدث الرئيسي، السناتور دين سميث من غرب أستراليا، رئيس اللجنة المشتركة للحسابات العامة والتدقيق، للفريق «ان التكنولوجيا تغير كيفية تواصلنا، وكذلك كيفية جمع البيانات».

كرر البيان الرسمي هذه الأفكار قائلاً «ان رؤساء الاجهزة العليا للرقابة أشادوا بالمقترحات الخاصة باتخاذ خطوات لإقامة اتصالات برلمانيه رقمية، وخاصة إمكانية تقديم التقارير السنوية رقمياً. وأقر رؤساء الاجهزة العليا للرقابة بالكيفية التي سيساعد بها ذلك في إصدار التقارير السنوية في حينها وفي الوقت المناسب و سنوياً، وبأن المزيد من أدوات التحليل الرقمي يمكن أن تساعد المدققين في تقييم المخاطر والمقارنات بين الهيئات».

قامت الدكتورة لوسي كاميرون، من منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية، باستكشاف الوتيرة السريعة للتغير الرقمي. وحددت «الاتجاهات الكبرى» التي يمكن أن تؤثر على التدقيق، مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، ورسائل الدردشة، والروبوتات الخدمية، وغيرها من أشكال الأتمتة والعمليات الآلية.

وأكدت أنه «ستكون هناك تغييرات هائلة في السنوات العشرين القادمة»، مضيفة أنه سيكون هناك الكثير من الأشياء المجهولة التي لا نملك حتى الآن أي بيانات عنها.

بإستثناء الأساسيات، شرح د. مايكل نونان التطبيق العملي في التعامل مع التغيير الرقمي من خلال أداة جديدة لتصور البيانات، تدعى (توبايا - Tupaia)، تعمل على تجميع البيانات السليمة وجعلها متاحة في التطبيق. ويتم سحب البيانات الكلية والمحللة من مصادر متعددة لوضع خطط فعالة للأنظمة السليمة في منطقة جزر المحيط الهادئ.

على سبيل المثال، يمكن استخدام البيانات للتخطيط الطبي لإظهار توفر الأدوية ومواقع الخدمات الصحية.

قال د. نونان إن البيانات غير مجدية إذا لم يتم تقديمها بطريقة يسهل على صناع القرار الوصول إليها.

وقال «إن التصور الضعيف للبيانات قد يعني أنك لا تمتلك البيانات على الإطلاق، ولكن الأدوات الرقمية يمكن ان تعطي الناس القدرة على جمع البيانات واستخدامها بطرق مجدية».

في النهاية، وكما هو مبين في بيان رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة، أقر جميع رؤساء الاجهزة العليا للرقابة و اتفقوا على العديد من التحديات التي تواجههم (في منطقة المحيط الهادئ) لتحقيق التقدم الرقمي والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، وبالنسبة للعديد من الدول في المنطقة، فان القضايا الشائعة التي تواجه التقدم الرقمي هي المعرفة والقدرة على مواكبة التقدم التكنولوجي، نقص الموارد، مثل شؤون الموظفين والقدرة الفنية، والموازنة بين أولويات الميزانية للتركيز على تحليل البيانات.

رغم الاعتراف بالتحديات، فإن الوفود تتطلع أيضا إلى إيجاد أساليب مشتركة لمواجهة تلك التحديات.

عقد المؤتمر العزم على اجراء تقييم لتدقيق تكنولوجيا المعلومات وقدرات تحليل البيانات في جميع انحاء المنطقة لدراستها من قبل مجلس إدارة رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة في شباط عام ٢٠١٩ بهدف تحسين التعريف بالخطط الاستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة و دعم برامج رابطة المحيط الهادئ للأجهزة العليا للرقابة وتعلم كيفية التكيف على أكمل وجه مع العصر الرقمي.

احتضان المستقبل الرقمي يتطلب الابتكار، والخيال، والتطبيق العملي - اندرو بيرن، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة

أمضى الجهاز الاعلى للرقابة في ساموا ثماني سنوات في زيادة قدرات التدقيق في تكنولوجيا المعلومات وأدواتها - تيرينس سو

التكنولوجيا تغير طريقتنا بالتواصل وجمع البيانات - السناتور الأسترالي دين سميث

تطبيق (*Tupaia*) يجمع بيانات خريطة النظم السليمة في منطقة جزر المحيط الهادئ

تركز الجمعية العامة للأسوساي على التدقيق البيئي والاستدامة

تم افتتاح الجمعية العامة لمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة رسمياً بعرض ثقافي لا ينسى في عام ٢٠١٨ في هانوي، فيتنام، الذي إستضافه مكتب الدولة للتدقيق في فيتنام، الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة.

رحب الدكتور هو دوك فوك، المراجع العام في مكتب الدولة للتدقيق، والرئيس القادم للاسوساي، بالمندوبين وأعرب عن تشرفه لتوفير منتدى لتبادل الخبرات وتعزيز التضامن والقدرة على تطوير التدقيق العام في الدولة والمنطقة و العالم.

أكدت الدكتورة مدينا بنت محمد، المراجع العام في اندونيسيا رئيسة الاسوساي سابقاً «بالقوة و الاصرار يمكن بناء أشياء عظيمة». وأضافت الدكتورة محمد ان اللقاء سمح للمشاركين بالتداول مع بعضهم البعض والتعلم من بعضهم البعض وتعزيز قيمة الأجهزة العليا للرقابة. و أكدت على المساهمات الهائلة التي قدمتها الاسوساي وشددت على ضرورة وضع أولويات جديدة للتكيف مع بيئة التدقيق دائمة التغير.

أشار الدكتور حارب سعيد العميمي، رئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ورئيس الجهاز الاعلى للرقابة في الإمارات العربية المتحدة، إلى أن الاسوساي أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى من خلال مبادراتها للتواصل وتنمية القدرات، وأضاف: «أتطلع إلى زملائي في الاسوساي لتقديم الإلهام».

هذه الجمعية، الملهمة بالفعل، ضمت ما يقرب من ٢٥٠ مندوباً من ٤٦ دوله ومنظمة دوليه شاركت في هذا اللقاء الذي يقام مرة كل ثلاث سنوات – وهو لقاء، وفقاً لرئيسة الجمعية الوطنية الفيتنامية السيدة نغوين ثي كيم نجان، يساعد على تعزيز التعاون الوطني.

شمل جدول الاعمال على العديد من المستجدات من الأمانة العامة للاسوساي ومختلف مجموعات الاسوساي ومنظمة الإنتوساي إلى جانب مناقشات مخصصة تسلط الضوء على «التدقيق البيئي من أجل التنمية المستدامة»، وهو موضوع ندوة الجمعية.

أشاد السيد جاييونغ تشوي، المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة في كوريا وأمين عام الأمانة العامة سابقاً، بروح التزام الدول و وصف الندوة بانها فرصة ثمينة - ذات أهمية كبيرة في مناقشة دور الاجهزة العليا للرقابة في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية و مراجعتها.

قدمت السيدة ارشانا شيرسات، نائبة المدير العام لمبادرة تنمية الإنتوساي، عرضاً مثيراً للتفكير بشأن أهداف التنمية المستدامة - أهميتها ولماذا و كيف يمكن ان تساهم الاجهزة العليا للرقابة فيها.

العرض الذي قدمته، الذي أبرز اهمية نهج الحكومة وشموليته، جعل الجمعية تعقد جلسة خاصة لتقديم التقارير، حيث تبادلت العديد من الاجهزة العليا للرقابة الأفكار والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بالتدقيق البيئي وأظهرت كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة المساهمة في الجهود الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

أشار السيد رامو براساد دوتيل، نائب المراجع العام للجهاز الاعلى للرقابة في نيبال، إلى أن «أدوار الجهاز الاعلى للرقابة الاستراتيجية مهمة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة».

قال السيد دوتيل ان الجهاز الاعلى للرقابة في نيبال قد اختار مؤخراً مواضيع تدقيق يعتقد انها ستساهم في التنمية الوطنية المستدامة، ومن خلال التوصيات المنفذة، يمكن تحقيق التحسن في الاقتصاد والكفاءة والفعالية والاستدامة.

أكد السيد نغوين كوانغ ثان، رئيس الجهاز الاعلى للرقابة في فيتنام، على أهمية «التفكير عالمياً والعمل محلياً» واقترح تعزيز التعاون و تنمية القدرات وزيادة تبادل المعرفة بوصفها آليات أساسية.

بالتأكيد، أدى تطوير قاعدة معرفية أقوى إلى توليد أفكار جديدة في مجال التنمية المستدامة. و أوضح السيد لي فنغ، رئيس الاسوساي القادم، المكتب الوطني للتدقيق في جمهورية الصين الشعبية، كيف أن هذه المفاهيم الجديدة - العلاقة بين البيئة والعلاقة العامة، التفاعل بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتحديد قيمة النظام البيئي - مفيدة للتدقيق البيئي وتحقيق الأهداف المستدامة.

في بداية فعاليات اليوم الأخير، اجتمع المشاركون في الجمعية من أجل دقيقة صمت على روح الرئيس الفيتنامي، السيد تران داي كوانج ، الذي توفي في ٢١ أيلول عام ٢٠١٨. وقد تشرف العديد من المندوبين بمقابلة الرئيس الفيتنامي كجزء من جدول أعمال مؤتمر الاسوساي.

أجريت أيضا انتخابات لملء الشواغر في مجلس إدارة المنطقة عام ٢٠١٨ ولجنة التدقيق. وتم التصويت على الاجهزة الرقابية العليا التالية لعضوية مجلس إدارة الاسوساي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ : بنجلاديش واندونيسيا والكويت ونيبال وروسيا، وبعد عدة جولات من التصويت، تم تأكيد عضوية الأجهزة العليا للرقابة في كازاخستان وتركيا لملء الشواغر في لجنة التدقيق التابعة للاسوساي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الدكتور دوان شوان تيان، نائب المراجع العام للجهاز الاعلى للرقابة في فيتنام، لخص الندوة، «بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن منهجيات التدقيق البيئي المختلفة، و الظروف البيئية التي تهدد التنمية العالمية. أصبحت الاجهزة العليا للرقابة الآن أكثر وعياً بالأدوار والمهام التنظيمية عندما يتعلق الأمر بالتنمية المستدامة الوطنية.

مع اقتراب اللقاء من نهايته، تم الإعلان عن قرارات رئيسة، بما في ذلك دخول الجهاز الإعلى للرقابة في فلسطين في الاسوساي. حيث وافقت الجمعية أيضاً على الأجهزة العليا للرقابة في الصين والهند وماليزيا كمراكز للتدريب في الاسوساي وبالإجماع تم تبني إعلان هانوي.

الإعلان، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

http://asosai.org

وهو وثيقة رسمية هامة تنقل رسائل الجمعية العامة للاسوساي البارزة والمصالح المشتركة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتدقيق البيئي و تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يستضيف الجهاز الاعلى للرقابة في تايلند، اجتماع الجمعية العامة للاسوساي الخامس و العشرون عام ٢٠٢١.

يرجى زيارة الموقع التالي لمشاهدة فيديو خلاصة اجتماع الجمعية العامة للاسوساي لعام ٢٠١٨.

https://www.youtube.com/watch?v=ilMOa‧iYISc

استخدام منشورات النزاهة و إدارة الاحتيال لزيادة الشفافية

تتوفر الآن موارد جديدة قد تجدها الاجهزة العليا للرقابة مفيدة عند اجراء عمليات التدقيق بأستخدام سلسلة الأنشطة المضيفة لقيمة الصناعات الاستخراجية، التي تصف عملية التطوير من الاكتشاف الى الاستخراج حتى خلق قيمة دائمة للمجتمع.

من الخطوات الهامه في عملية سلسلة القيمة هي منح العقود والتراخيص، و دليل البنك الدولي «رخصة للحفر: دليل النزاهة الواجبة لترخيص في القطاعات الاستخراجية» و هي مجموعة أدوات تتناول هذه الخطوة على وجه الخصوص. ويحدد الدليل المفاهيم المعترف بها والممارسات الجيدة والخيارات الفعالة لواضعي السياسات والممارسين الذين يسعون إلى تنفيذ أو تحسين نظم فحص النزاهة في القطاعات الاستخراجية.

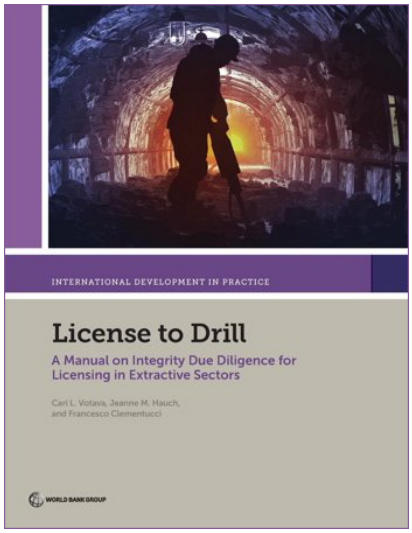

تؤكد مقدمة الدليل الاتفاق واسع النطاق على أن أنظمة الحوكمة التنظيمية تفتقر إلى الشفافية وتمتلك أجهزة ضعيفة للرقابة والإنفاذ مما يسهل بيئة يزدهر فيها السعي وراء الريع والفساد.

تصف السيدة كاري فوتافا، من كبار أخصائي القطاع المالي بالبنك الدولي، التي شاركت في كتابة الدليل، أنه مورد لتحسين الجودة والشفافية للنزاهة الواجبة في الحوكمة التنظيمية للقطاعات الاستخراجية.

حيث أوضحت «على الرغم من وجود العديد من المواضيع في سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية التي يمكن ان تظهر فيها قابلية التعرض للفساد، إلا أن قرارات الترخيص ربما تكون هي الأكثر أهمية».

أشارت السيدة فوتوفا أيضا إلى أن عدداً قليلاً من الدول يمكن أن تستفيد عندما يمنح الأشخاص الفاسدين تراخيص للعمل في القطاعات الاستخراجية.

إن أحد الأهداف الرئيسة للدليل هو تحديد خيارات الممارسات الجيدة للحد من مخاطر الفساد في الصناعات الاستخراجية من خلال وضع الخطوط العريضة لأساليب تحسين عملية الترخيص- لزيادة جودة المنافسة وتحسين الشفافية في مرحلة مبكرة من سلسلة القيمة.

وقبل منح التراخيص الاستخراجية أو تجديدها، من المهم معرفة المتلقي المحتمل، بما في ذلك المالك المستفيد أو الشخص الطبيعي الذي في نهاية المطاف يمتلك (أو يتحكم) في الكيان القانوني أو يستفيد من أصول الكيان.

يمكن لعملية الترخيص الفعالة والشفافة (١) أن تصفي العديد من الأطراف الذين قد لا يتصرفون بمسؤولية (٢) يكون لها تأثير إيجابي على العوائد الاقتصادية.

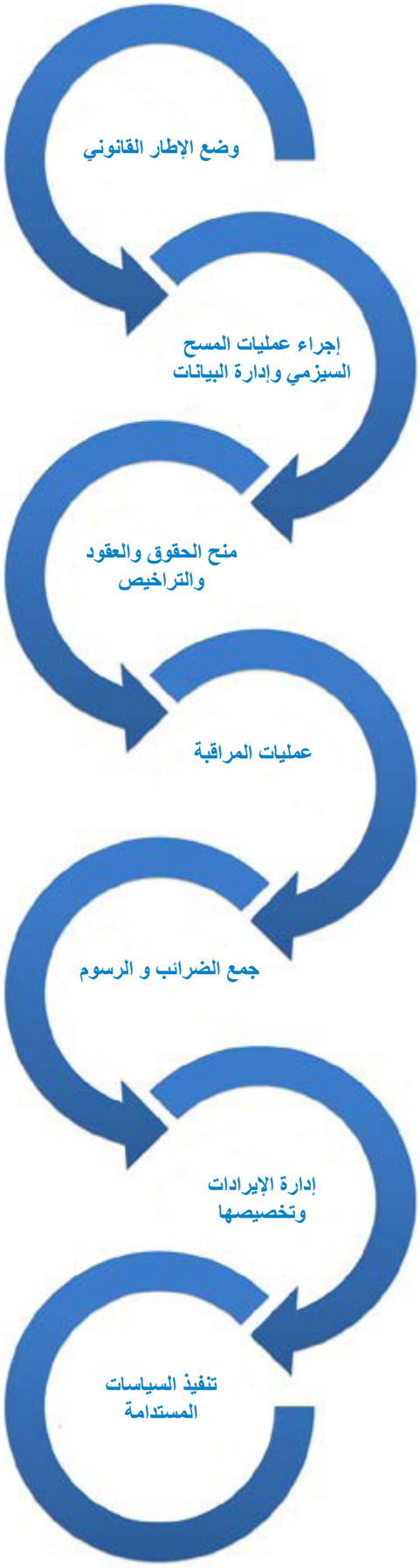

سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية

وعلى وجه التحديد، يقدم الدليل خيارات لتنفيذ أنظمة فعالة ومنخفضة التكلفة لفحص النزاهة، مثل:

- التحقق من السوابق الجنائية.
- التحقق من المالك المنتفع.
- التحقق من تضارب المصالح.

توفر أطر العمل الدولية معايير محتملة للأجهزة العليا للرقابة لأستخدامها عند مراجعة القضايا المتعلقة بسلسلة القيمة لقطاع الصناعة الاستخراجية.

فعلى سبيل المثال، يستخدم الدليل مفهوم «ملائم و مناسب» من «ترخيص مبادئ بازل الأساسية للإشراف المصرفي الفعال» المبدأ رقم (٥) كمعيار لتحسين نوعية الكيانات التي تدخل في قطاع الصناعة الاستخراجية. ويتطلب مبدأ «الملائم و المناسب» التحقق المنهجي والشامل عن خلفيات مقدمي طلبات الترخيص المصرفي، بما في ذلك توثيق هويات المالكين المستفيدين الذين يبحثون عن مواثيق المصارف.

يستخدم الدليل أيضا شرط مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية رقم (٢) كمعيار. ويلزم هذا الشرط الدول بالإفصاح علناً عن المعلومات، بما في ذلك هويه المالكين المنتفعين. ووفقاً للدليل، فان الإفصاح عن المالك المنتفع يتطلب تحديد الهوية والتحقق من الهوية - كلاهما يفضل القيام به قبل منح التراخيص.

الإطار الإضافي الذي يمكن ان يكون مفيداً للأجهزة العليا للرقابة عند النظر في مخاطر الاحتيال المرتبطة بالفساد خلال مراحل العقود ومنح الترخيص هو إطار مكتب المساءلة الحكومي الامريكي «إطار لإدارة الاحتيال في البرامج الفيدرالية»، والمعروف أيضا باسم اطار مخاطر الاحتيال.

تم إصدار إطار مخاطر الاحتيال في تموز عام ٢٠١٥ ويحدد الممارسات الرائدة في محاولة لمساعدة مدراء البرامج على مكافحة الاحتيال المالي وغير المالي. كما أنه يوفر معايير الاجهزة العليا للرقابة عند اجراء عمليات التدقيق.

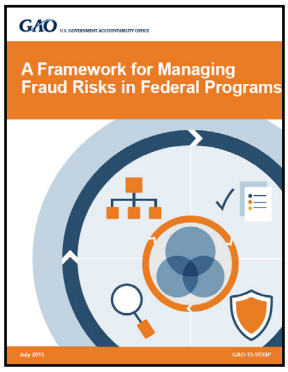

التأكيد على ضرورة التخطيط لعمليات تقييم مخاطر الاحتيال المنتظمة و تقييم مخاطر و تحديد ملامح المخاطر، و يشدد إطار مخاطر الاحتيال على أنه ينبغي للكيانات تصميم وتنفيذ استراتيجية ذات أنشطة رقابية محددة للتخفيف من مخاطر الاحتيال المقدرة والتعاون للمساعدة في التنفيذ الفعال.

يوجه إطار مخاطر الاحتيال المدراء لتقييم النتائج بإستخدام نهج قائم على المخاطر وتكييف الأنشطة لتحسين إدارة مخاطر الإحتيال.

للحصول على قائمة كاملة من المراجع أو لمعرفة المزيد عن هذه المنشورات وكيف يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة في إجراء عمليات التدقيق ، اتصل بالسيدة جوهانا آيرز على

ayersj@gao.gov

و للحصول على معلومات إضافية حول سلسلة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية يرجى التواصل مع AFROSAI-E ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالتدقيق على الصناعات الاستخراجية.

مجموعة العمل المعنية بالدين العام تلتقي في الهند

إستضاف المراقب المالي والمراجع العام في الهند، من خلال مكتبه المحلي في حيدر آباد، تيلانجانا، اجتماع مجموعة العمل المعني بالدين العام التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة في شهر تموز لعام ٢٠١٨ تحت عنوان «إشراك الأجهزة العليا للرقابة من أجل تدقيق قوي للدين العام». و رحبت السيدة أنجالي أناند سريفاستاف، نائب المراقب المالي والمراجع العام في الهند، بـ ٥٢ مندوباً من ٢٣ جهاز رقابي.

في كلمته الافتتاحية، أشار السيد مايكل أغينالدو، رئيس لجنة التدقيق في جمهورية الفلبين ورئيس مجموعة العمل المعنية بالدين العام، إلى أن هدف المجموعة هو وضع توجيهات نحو نشر معايير الدين العام المقبولة دولياً وأفضل الممارسات.

قدم السيد أغينالدو تقرير حول إنجازات مجموعة العمل الرئيسة خلال العام الماضي ، بما في ذلك التقدم الذي تم إحرازه بشأن اختصاصات مجموعة العمل المعنية الدين العام، ودليل الاجتماعات والمشروع (٢.٩) «تعزيز ومواءمة تدقيق الدين العام مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة» المعيار رقم (١٠٠). وقدمت المهام الفرعية تحديثات حول وضع مشروع (٢.٩)، بما في ذلك تكوين الفريق، ونطاق العمل، والأنشطة ذات الصلة، ومحتويات مسودة التوجيه، وقضايا وتحديات المضي قدماً. وفي شهر حزيران تم رفع تقارير حول مشاريع مجموعة العمل المعنية بالدين العام الاخرى بإستخدام لوحة التقارير المقدمة إلى لجنة تبادل المعرفة في الإنتوساي.

أبرز المتحدث الرئيسي، الدكتور غوندا راو، الخبير الاقتصادي، والأستاذ الفخري للمعهد الوطني للمالية والسياسات العامة في الهند، أهمية وجود مجلس مالي داخل الحكومة، ولا سيما في الدول النامية. وقال إن هناك مشكلة خطيرة تتعلق بأوجه عدم الكفاءة في إدارة الميزانية، وهو ما يثير الحاجه الماسة إلى مجالس مالية مستقله للمساعدة في فحص السياسات المالية، والتي ستعزز بدورها مستوى مستدام من الدين.

وقدمت السيدة شيفالي اندليب سريفاستافا، التي تمثل منتدى الإنتوساي للتصريحات المهنية، عرضاً حول خطة التنمية الاستراتيجية المنقحة لإطار الإنتوساي للتصريحات المهنية. وأشارت إلى أنه بصفة منتدى الإنتوساي للتصريحات المهنية كهيئة دائمة للإنتوساي، فإنها تدرس وتقترح كيفية تطوير إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ودور منتدى الإنتوساي للتصريحات المهنية الرئيسي المتمثل بضمان جودة جميع بيانات إطار الإنتوساي للتصريحات المهنية.

قدم السيد مانيش كومار، الجهاز الأعلى للرقابة في الهند، أخر مستجدات حول تطور مجتمع ممارسات مجموعة العمل المعنية بالدين العام. وأشار السيد كومار، الذي يدير مجتمع الممارسات، إلى أن الهدف الأساسي للمجتمع هو تطوير مجتمع إلكتروني عالمي لمجموعة العمل.

شملت النقاط البارزة في اجتماع هذا العام عروضاً قدمتها مختلف الاجهزة العليا للرقابة حول الأوضاع الوطنية الحالية لإدارة الدين وممارسات تدقيق الدين العام، و هذا هو الموضوع المعتمد الذي ركز علية الاجتماع. ومهدت هذه العروض الطريق لتبادل المفيد للخبرات بين الأعضاء المشاركين.

رحبت مجموعة العمل المعنية بالدين العام بسبعة أعضاء جدد في اجتماع هذا العام، ليصبح المجموع ٣٤ عضو، وفي ختام هذا اللقاء، طلب الجهاز الاعلى للرقابة في أذربيجان استضافة إجتماع مجموعة العمل المعنية بالدين العام لعام ٢٠١٩. وأبدى الجهاز الاعلى للرقابة في بوتان إهتمامه لإستضافة إجتماع المجموعة لعام ٢٠٢٠.

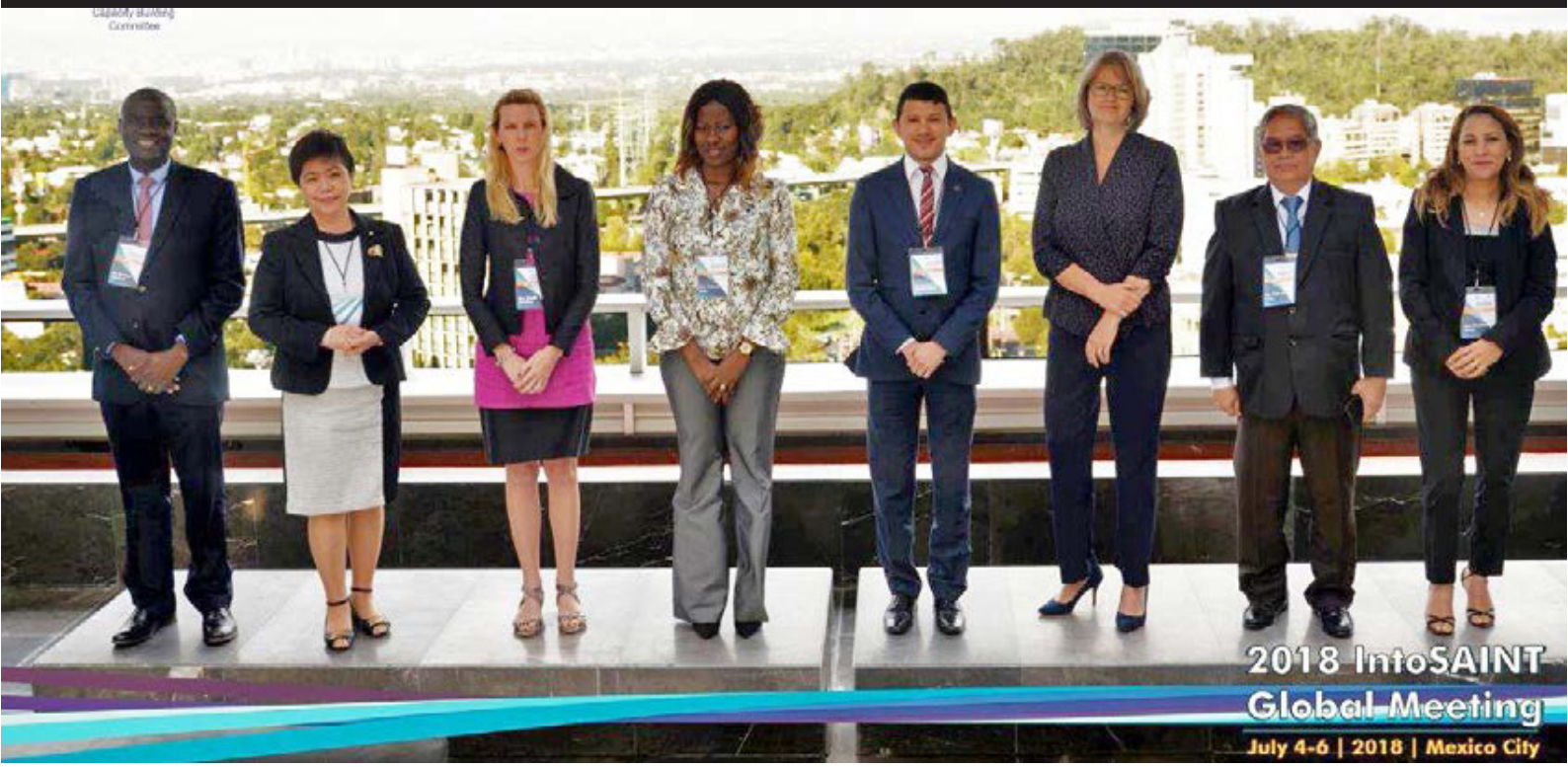

التقييم الذاتي للنزاهة أساسي لاستراتيجية النزاهة الشاملة

عقد فريق المشروع المعني بالتقييم الذاتي للنزاهة التابع للانتوساي، وهو برنامج عمل للجنة بناء القدرات برئاسة الجهاز الاعلى للرقابة في المكسيك، اجتماعه السنوي في مكسيكو سيتي في شهر تموز.

سمح هذا الاجتماع لأعضاء برنامج عمل التقييم الذاتي للنزاهة بمناقشة التقدم المحرز حتى الآن واستراتيجيات للمضي قدماً نحو تنفيذ نموذج للنزاهة النامي والناجح إقليمياً و عالمياً في الإنتوساي.

خلال الاجتماع، توصل أعضاء برنامج العمل إلى ان هناك تصور عام بأن قضايا النزاهة تعد منذ فترة طويلة موضوعاً غير مطروق وله تأثير هامشي على الاعمال اليومية للأجهزة العليا للرقابة - وهو تصور حد من النطاق المحتمل لقضايا النزاهة على جدول أعمال الإنتوساي.

تشير النزاهة في المؤسسات العامة إلى العديد من العناصر الأساسية - غياب الاحتيال والفساد وعدم الإفصاح عن المعلومات السرية ومنع تضارب المصالح والتمييز. وبالتالي، فأن امتلاك النزاهة هو موقف إيجابي للمؤسسات العامة.

ينبغي إعتبار أداة التقييم الذاتي للنزاهة جزءاً أساسياً من برنامج النزاهة الشاملة الخاص بالجهاز الاعلى للرقابة، ويمكن لآليات النزاهة، مثل التقييم الذاتي للنزاهة، ان تسهل تنفيذ المبادئ التأسيسية للجهاز الاعلى للرقابة والشروط الأساسية المرتبطة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

لمزيد من المعلومات حول التقييم الذاتي للنزاهة، وهي أداة متاحة لجميع أعضاء الإنتوساي من الاجهزة العليا للرقابة، يرجى زيارة الموقع الالكتروني «التقييم الذاتي للنزاهة التابع للجنة بناء القدرات» أو الاتصال بفريق المشروع على العنوان التالي:

IntoSAINT@asf.gob.mx

اجتماع مجموعة العمل المعنية بالبيانات الضخمة لبحث أهمية البيانات الضخمة و القيود والتكامل ومراقبة الجودة

اجتمعت مجموعة العمل المعنية بالبيانات الضخمة التابعة للانتوساي في نيسان عام ٢٠١٨ في مقر مكتب المساءلة الحكومي الامريكي في واشنطن العاصمة، وذلك لاجتماعه الثاني. حيث حضر الاجتماع أكثر من ٤٠ عضو من ٢٠ دولة للمساعدة في تطوير أهداف مجموعة العمل المعنية بالبيانات الضخمة - لتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة في عصر البيانات الضخمة، تلخيص المعرفة والخبرة في مجال تدقيق البيانات الضخمة، وتعزيز التعاون التقني الثنائي ومتعدد الأطراف ذات الصلة.

بعد كلمة الترحيب التي أدلى بها جين دودارو، المراقب العام في الولايات المتحدة، ناقش العديد من المقدمين مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالبيانات الضخمة، وتمت دراسة العديد من المواضيع خلال العروض مثل: أهمية تحليل البيانات للأجهزة العليا للرقابة، القيود والمخاطر عند العمل مع البيانات الضخمة. طرق لدمج البيانات الضخمة في عمل الجهاز الاعلى للرقابة، والحاجة إلى مراقبة الجودة.

قام المشاركون بتبادل خبرات العمل مع البيانات الضخمة، وقدموا دراسات الحالة كرسوم توضيحية، ووصفوا مختلف الأدوات والتقنيات التي تم تطويرها.

• «ممارسة تدقيق البيانات الضخمة والتنمية المستدامة» بقلم زيهاو تانغ. حيث ركزت السيدة تانغ، ممثلة الجهاز الاعلى للرقابة في الصين، على جوانب تدقيق البيانات الضخمة، حيث حددت العديد من القيود والمخاطر، بما في ذلك القضايا المحتملة للعلاقة السببية والارتباط، بالإضافة إلى الحاجة إلى بيانات دقيقة وذات توقيت مناسب. وقدمت أيضاً حالتين عمليتين بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة في الصين لاستخدام البيانات الضخمة في تعزيز التنمية المستدامة.

• اطلع كل من ألكسندرا هابرشون ومارسيلو دونولو من البنك الدولي الحضور على «تحليل البيانات وإدارة مخاطر النزاهة في التنمية الدولية»، حيث وضحوا جهود البنك الدولي لإيجاد مسارات نحو دمج تحليل البيانات في العمل الحالي والمستقبلي، خاصة عندما يتعلق الأمر بمساعي مكافحة الفساد.

• «علم البيانات الحيوية» بقلم راشيل كيركام من الجهاز الاعلى للرقابة في المملكة المتحدة حيث قدم لمحه عامه حول بناء البرمجيات الحيوية التي تركز على المخرجات، والتكرارية، والمرونة، وتناسب مع معايير العميل.

• ناقش الدكتور تيموثي كروب من وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية كيف قاموا بنشر تحليلات الرقابة بنجاح من خلال التركيز على الناس بدلاً من التكنولوجيا. وفي عرضه «استخدام البيانات الضخمة لتحديد الاحتيال في الرعاية الطبية»، أكد على الحاجة إلى بناء المهارات، وتشجيع الإبداع، وتوفير الدعم والمعايير، والسماح بالاستكشاف بين موظفي الجهاز الاعلى للرقابة. كما أشار إلى أهمية تحديد وتوضيح القيمة التي أوجدها التحليل في عصر القيود المفروضة على الميزانية.

• تحدث كل من السيد اوفي هوغلاند جاكوبسين والسيد كنوت اولاف سولهيم من الجهاز الاعلى للرقابة في النرويج إلى المشاركين حول «تمكين المدققين من فهم البيانات»، موضحين مبادرات الجهاز الاعلى للرقابة في النرويج لتعزيز قدرات البيانات وزيادة وعي المدققين حول إستخدام البيانات الضخمة في عمليات التدقيق. وشددوا على أهمية تنقيح البيانات التي أنتجها الآخرون ورفع مستوى الوعي بالنماذج الإحصائية وقيمتها في التدقيق.

• ناقش نيليش كومار ساه، الجهاز الاعلى للرقابة من الجهاز الاعلى في الهند، «دليل تحليل البيانات»، مشيراً إلى الدليل باعتباره واحداً من أول المحاولات التي قام بها الجهاز الاعلى للرقابة لتطوير دليل على وجه التحديد بشأن البيانات واستخدامه في مجال التدقيق.

• قدمت داريا تسيبلاكوفا ومارينا مازيكينا من الجهاز الاعلى للرقابة في روسيا عروضاً بشأن «دور الاجهزة العليا للرقابة في تحقيق الأولويات والأهداف الوطنية» و «أهمية تطبيق النظام الآلي للتدقيق الحكومي عن بعد وتأثيره على الاجهزة العليا للرقابة.» حيث أشارتا إلى انه يجب على الاجهزة العليا للرقابة ان تعزز إستخدام البيانات والأدلة في صنع القرارات الحكومية كما وأكدتا على وجود فرص كبيرة لاستخدام تحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات العامة وقياس نتائج السياسات وتعزيز الثقة في الحكومة. حيث تم التشديد أيضا على التعليم المستمر في مجال تحليل المدققين للأداء، لا سيما في البيئة التكنولوجية سريعة الوتيرة اليوم.

• قدم اوليفر ريتشارد، مكتب المساءلة الحكومي في الولايات المتحدة الأميركية، العرض النهائي للاجتماع حول «المزيج المثالي من الأساليب الكمية والنوعية»، حيث شارك تجربة مكتب المساءلة الحكومي في دمج نهج تحليل البيانات الكمية والنوعية في عملها لتعزيز دقة و إنسجام قرارات جلسات استماع إدارة الضمان الاجتماعي المتعلقة بالإعاقات. و أضاف: «هذه الأساليب متكاملة، ويجب جمع كل التحاليل الكمية مع التقييم النوعي للأدلة».

سيستضيف الجهاز الاعلى للرقابة في الدنمارك الاجتماع القادم لمجموعة العمل المعنية بالبيانات الضخمة.

بناء القدرات عن طريق تعزيز الدعم التقني في الجهاز الاعلى للرقابة

بقلم ويلف هندرسون، مدير مشروع التعاون التقني الدولي (متقاعد)، المكتب الوطني للتدقيق في المملكة المتحدة.

ان تنمية القدرات التقنية للأجهزة العليا للرقابة، ولا سيما في الدول النامية، أمر بالغ الأهمية. حيث تساعد زيادة القدرات التقنية على تعزيز الهيكل التنظيمي والعمليات، مع إدماج النهج المحسنة لتقديم الخدمات، التي تضيف قيمة وفوائد لحياة المواطنين. كما ان تحسين القدرات التقنية يعزز قدرة الجهاز الاعلى للرقابة على التكيف مع التغيرات السريعة والقضايا الناشئة.

بعد مضي عدة سنوات على تقديم الدعم التقني لتطوير الأجهزة العليا للرقابة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واجهتُ العديد من التحديات التي تمس مجموعة واسعة من المواضيع وأصحاب المصلحة.

لكن، يمكن التغلب على هذه التحديات. من خلال تجربتي، حيث طورت قائمة بأفضل الممارسات (مستندة على الدروس المستفادة) والتي قد تكون مفيدة للآخرين عند تخطيط وتنفيذ الدعم التقني للجهاز الاعلى للرقابة.

متطلبات أصحاب المصلحة الرئيسيين

• يجب ان تكون مشاريع الدعم التقني الخاصة بالجهاز الاعلى للرقابة جزءاً من برنامج شامل لإصلاح الإدارة العامة.

• ينبغي ان تلتزم السلطات التنفيذية والتشريعية الوطنية التزاماً كاملاً مع جهاز أعلى للرقابة مستقل وكفوء.

• ينبغي استشارة أصحاب المصلحة الرئيسيين. حيث يعد الدعم، بما في ذلك الدعم المقدم من عملاء التدقيق، ضرورياً لنجاح المشروع.

• ينبغي ان تشارك لجان الحسابات العامة مشاركة كاملة في مشاريع المساعدة التقنية التي يقدمها الجهاز الاعلى للرقابة، ويجب التأكيد على أهمية العلاقة بين الجهاز الاعلى للرقابة و لجنة الحسابات العامة.

• يتعين على اللجان التوجيهية أن تقوم بدور إستباقي في مراقبة المشاريع والاشراف عليها، وينبغي لها إن تتدخل بقوة إذا ظهرت مشاكل.

متطلبات شركاء التنمية

• يجب على شركاء التنمية أن يدعموا بشكل فعال استقلال الجهاز الاعلى للرقابة الاداري والمالي وأن يتصدوا لأي تدخل في عمليات الجهاز الاعلى للرقابة .

• يجب على شركاء التنمية أن يضعوا الدعم التقني كجزء من إستراتيجية الدولة للاجهزة العليا للرقابة حيث يوجد التزام واضح بالإصلاح ويجب أن يضمنوا إعداد الاختصاصات من قبل الموظفين المختصين ذوي الخبرة في الجهاز.

• يجب أن يأتي تمويل الجهاز الاعلى للرقابة مباشرة من شركاء التنمية. حيث أن توجيه التمويل من خلال السلطة التنفيذية يضعف استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة.

• يجب أن يستند التمويل إلى احتياجات التنمية الفعلية عن طريق الخطط الاستراتيجية والتشغيلية أو الناشئة عن متطلبات الاختصاصات.

• تقدير التغيرات الظرفية وما يرتبط بها من أثر، يتطلب اجراء تقييم لضمان النجاح ، ويجب على شركاء التنمية تقييم اثر هذه التغييرات على نجاح المشروع.

الدعم التقني لأفضل الممارسات

• يجب تشجيع المتعاقدين الناجحين على العمل بشكل وثيق مع الهيئات الإقليمية للانتوساي واستخدام الأدوات و الادلة و النماذج التي تنتجها تلك الهيئات الإقليمية.

• يجب إختيار المتعاقدين بناءً على الخبرة في تقديم مشاريع الدعم التقني السابقة الناجحة ويجب على الخبراء، كعنصر رئيسي، أن يثبتوا خبرة الجهاز الأعلى للرقابة من خلال الإنجازات.

• تعتبر الحساسية نحو عمل الجهاز الاعلى للرقابة القائم أمراً لا بد منه، لا سيما إذا كان الجهاز الاعلى للرقابة يعمل بموجب تشريع قديم (غير محدث)، ولكن الدعم التقني لا يمكن أن يساعد الجهاز الاعلى للرقابة في تطبيق المنهجيات القديمة.

• منذ البداية، يجب أن يكون واضحاً أن الدعم التقني سيشمل المتطلبات الحالية للانتوساي، وفي هذا الصدد، يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تفهم دورها في هيكل الحوكمة الحكومية.

• يحتاج مزودي الدعم الفني إلى التعامل مع الإدارة العليا والموظفين في الجهاز الاعلى للرقابة على جميع المستويات لضمان تأييد أهداف وغايات المشروع. حيث انه بدون التزام ومشاركة الجهاز الاعلى للرقابة الكاملة، لن تنجح المشاريع.

• من الضروري أن يقوم المتعاقدين الذين يقدمون الدعم التقني بإبقاء شركاء التنمية على اطلاع بالمشاكل والقضايا في أقرب فرصة.

• ينبغي أن تتبع مشاريع المساعدة التقنية المفهوم البسيط المتمثل في «العمل مع» بدلاً من «العمل لصالح». وإذا كانت هناك مشاكل، يميل المتعاقدون للعودة إلى التركيز على تسليم المخرجات بدلاً من النتائج.

• لا يمكن تحقيق النجاح الا إذا تم نقل المهارات من المتعاقد إلى النظراء الرئيسيين الذين يمكنهم المضي قدماً بالمشروع لضمان الاستدامة.

تعزيز الدعم التقني للأجهزة العليا للرقابة: أفضل الممارسات

الاهمية

إن تنمية القدرات التقنية للجهاز الاعلى للرقابة لا سيما في الدول النامية أمراً بالغ الأهمية. وتساعد زيادة القدرات التقنية على تعزيز الهيكل التنظيمي والعمليات، مع إدماج النهج المحسنة لتقديم الخدمات، التي تضيف قيمة وفائدة لحياة المواطنين. كما أن تحسين القدرات التقنية يعزز قدرة الجهاز الاعلى للرقابة على التكيف مع التغيرات السريعة والقضايا الناشئة.

المتطلبات

أصحاب المصلحة الرئيسيين

الإندماج في برنامج إصلاح الإدارة العامة

الإلتزام الوطني بإستقلال الجهاز الأعلى للرقابة

التشاور والدعم

تطوير وتعزيز وتأكيد العلاقات

المراقبة الإستباقية والإشراف على المشاريع

شركاء التنمية

دعم فعال للإستقلال الإداري والمالي

إدراج الدعم التقني كجزء من إستراتيجية الدولة

التأكد من أن الاختصاصات قد تم تشكيلها من قبل متخصصين ذوي الخبرة في الجهاز الاعلى للرقابة

التمويل المباشر للجهاز الاعلى للرقابة مقابل التمويل من خلال السلطة التنفيذية

التمويل بناءاً على الاحتياجات الفعلية لتطوير الجهاز الاعلى للرقابة

تقييم الظروف والتأثير

أفضل ممارسات الدعم

العمل بشكل وثيق مع هيئات الإنتوساي الإقليمية وضمان الدعم التقني الذي يغطي متطلبات الإنتوساي

استخدام الأدوات و الادلة و النماذج التي تنتجها الهيئات الإقليمية للإنتوساي

إختيار متعاقدين الدعم التقني استناداً إلى الخبرة المثبتة في تقديم الخدمات بنجاح

الحساسية المستمرة لعمل الجهاز الاعلى للرقابة و القدرة المطلوبة على التكيف مع ظروف عمل الجهاز الاعلى للرقابة

ينبغي توضيح دور الجهاز الاعلى للرقابة و مسؤولياته

التواصل مع الإدارة العليا للجهاز الاعلى للرقابة والموظفين

ضمان إلتزام الجهاز الاعلى للرقابة الكامل بالمشروع

إبقاء شركاء التنمية على اطلاع

«اعمل مع» بدلاً من «اعمل لصالح»

نقل المهارات الى النظراء الرئيسيين

المجلـــة الدوليـــة
للرقابة المالية الحكومية

Visit us online: intosaijournal.org
Like us on facebook: facebook.com/intosaijournal
Follow us on twitter: twitter.com/intosaijournal
Follow us on instagram: instagram.com/intosaijournal